سلسلة أوراق تنموية (14)

فلسطين واستراتيجية التنمية القائمة على التصدير

إعداد:

د. يوسف ناصر

كانون أول 2013

سلسلة أوراق تنموية (١٤)

فلسطين و استراتيجية التنمية
القائمة على التصدير

إعداد:

د. يوسف ناصر

كانون الأول ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة لمركز بيسان للبحوث والإنماء ©

٢٠١٣

بدعم من:

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

تأسس مركز بيسان للبحوث والإنماء عام ١٩٨٩، وهو مؤسسة أهلية تقدمية ديمقراطية وغير هادفة للربح تعمل من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومن أجل المساهمة في بناء مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي فاعل ومؤثر. ونؤمن بقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والتعددية وحقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية وندعو ونروج لكي تكون هذه القيم في صلب وأساس عملية التنمية التي تعتمد على المشاركة ومبادئ الحكم الرشيد.

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله – فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩ –٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥ –٠٢

البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

٢٠١٣

فلسطين و استراتيجية التنمية القائمة على التصدير

يتفق معظم الاقتصاديين على أن إمكانيات الدول الصغيرة الفقيرة للموارد الطبيعية، تعاني من محدودية الخيارات المتاحة أمامها لتحقيق التنمية. ومن أهم هذه الخيارات الاستثمار في الموارد البشرية، والاعتماد على استراتيجية التصدير بوصفها خياراً لتحقيق التنمية. إن مناطق السلطة الفلسطينية التي ليست دولة أصلاً، تعاني من المحدودية الجغرافية، وصغر حجم السكان، إضافة إلى شح المصادر الطبيعية. وتشكل الموارد البشرية المصدر الرئيس للأراضي الفلسطينية، إلا أن ضعف قدرة السوق المحلية تجعلها عاجزة عن استيعاب النمو المتزايد للقوى العاملة، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تفي باحتياجات السكان من ناحية فرص عمل. وقد أشار العديد من المعلقين والباحثين وغيرهم إلى أن استراتيجية التصدير هي التي يمكن أن تشكل المقاربة الفعلية لتحقيق التنمية في فلسطين ومن ثم الاستقلال. وانطلاقا مما سبق وتأسيسا عليه، يصبح من المنطقي الدعوة لانتهاج استراتيجية تنموية فلسطينية تقوم على العنصر البشري مترافقة مع استراتيجية التصدير. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الاستراتيجية سالفة الذكر، تلقى إلى حد ما، إجماعا من قبل الاقتصاديين الفلسطينيين بغض النظر عن مشاربهم الفكرية سواء كانت يمينية أو يسارية أو حتى إسلامية. وسنحاول في الصفحات التالية الوقوف أمام سؤال محوري: هل استراتيجية التنمية القائمة على التصدير قابلة للتحقيق في المناطق الفلسطينية المحتلة؟

وللإجابة على السؤال المذكور، سنحاول في القسم الأول من الورقة الوقوف أمام نظرية التجارة الاقتصادية ومفهوم سارة روي للتنمية المتخلفة. أما القسم الثاني، فسيتناول الظروف الاقتصادية السائدة في المناطق الفلسطينية، بينما سيقدم القسم الثالث تحليلا لاستراتيجية التنمية القائمة على التصدير في ظل الظروف التجارية السائدة في المناطق الفلسطينية، ونعود في القسم الرابع لمراجعة إمكانية تطبيق استراتيجية التنمية المعتمدة على التصدير وظروفها في المناطق الفلسطينية.

١. نظرية التجارة الاقتصادية التقليدية ونسق إعاقة التنمية:

لقد طور الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد نظرية التجارة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة على التوالي، بقصد التدليل أن بإمكان الدول تحصيل الثروة من خلال تبني اقتصاد السوق الحر. ويقوم النموذج الأصلي لهذه النظرية على فكرة أن الدول حال دخولها في منظومة السوق الحر، يمكنها أن تتخصص في الإنتاج والتجارة المتصلة بالبضائع التي تتمتع فيها بقدرة تنافسية مطلقة. أما ديفيد ريكاردو فمضى ابعد من ذلك حين قال انه حتى الدول التي لا تتمتع بالقدرة على إنتاج البضائع والخدمات بميزة تنافسية عبر التكلفة الأقل الناجمة عن انخفاض قيمة مدخلات عملية الإنتاج، يمكن لها أيضا أن تستفيد من التجارة. ولا بد لهذه الدول من الانخراط في العمليات التجارية والاستفادة

من كونها تملك ميزة تنافسية في إنتاج البضائع والخدمات. وتتمثل الميزة التنافسية في القدرة على إنتاج سلعة ما أو تقديم خدمات بسعر اقل مما هو لدى الآخرين. وبالتالي فإن الدول غير المتمتعة بميزة تنافسية مطلقة يجب أن تتخصص في إنتاج سلعة محددة تكون قادرة على طرحها للمنافسة، وبالتالي تنخرط في عملية التجارة، وهذا ما يعرف بقانون الميزة النسبية.

فإذا ما احتاج الأمر لعدد اقل من المدخلات لإنتاج طن من البيض في "إسرائيل" مقارنة بالمناطق الفلسطينية، وإذا ما تطلب الأمر أيضاً عدداً أقل من المدخلات لإنتاج حاسوب في "إسرائيل" مقارنة بالمناطق الفلسطينية، فإن "إسرائيل" تتمتع بالميزة المطلقة في إنتاج السلعتين. وفي حالة تطلب إنتاج طن من البيض أكثر ما يتطلبه إنتاج عشرة أجهزة كمبيوتر في "إسرائيل" بينما إنتاج طن من البيض في الأراضي الفلسطينية يتطلب تكاليف تضاهي إنتاج خمسة أجهزة كمبيوتر، فإن المنطق يقول أن تتخصص "إسرائيل" في إنتاج أجهزة الكمبيوتر في الوقت الذي تتخصص فيه فلسطين في إنتاج البيض، وعلى الدولتين دخول سوق التجارة العالمي من هذين البابين. في حالة عدم وجود تجارة حرة، فإن أسعار البضائع ستتفاوت من دولة إلى أخرى اعتمادا على تكاليف الإنتاج. إلا انه في ظل منظومة التجارة الحرة، تصبح الأسعار من ضمن آليات التسويق حيث تتذبذب من اجل الاستقرار عند مستوى الأسعار العالمية، أما الناتج الإجمالي في كلا المنطقتين فإنه يزداد مما يعني أن كليهما يستفيد من التجارة الحرة.[١]

يكتسب نموذج نظام التجارة الحرة أهمية خاصة في هذه الورقة لأنه يسهل علينا فهم الظاهرة التي تنبع من غياب التجارة الحرة بين المناطق الفلسطينية والدول الأخرى. وبشكل أكثر أهمية فإنه مفيد لفهم الظاهرة الناجمة عن غياب التجارة الحرة ما بين المناطق الفلسطينية ذاتها مما يؤكد ما قدمه العديد من الملاحظين من أن المناطق الفلسطينية تتكون من جزر منفصلة من النشاط الاجتماعي الاقتصادي. كما أنها تيسر لنا فهم البيانات التي يجمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، والتي تشير إلى فروق ذات دلالة في أسعار السلعة الواحدة، والأجور الخاصة بالعمل الواحد التي تميز مناطق السلطة المختلفة.

توفر النماذج النظرية مرجعية عامة وسنداً للتفسير من أجل فهم الظاهرة موضع الملاحظة. ولكن نموذج التجارة الحرة يسهم في تفسير الظاهرة جزئيا وليس بشكلها العام. بمعنى، لماذا ترفض "إسرائيل" السماح لممارسة أنشطة التجارة الحرة والتي لن تعود بالفائدة على المناطق الفلسطينية وحدها، بل ستمتد منافعها لتشمل الاقتصاد الإسرائيلي ذاته؟ هنا تقف نظرية التجارة الحرة عاجزة عن إجابة السؤال المطروح، إلا أنها توضح ما تم فقدانه نتيجة عدم تطبيق المبدأ. بالتالي، سنسعى

١. For a more detailed discussion and formal proof of the classical and neo-classical free trade theory see any International Economics textbook. In this case see Husted, S. and Melvin, M., International Economics, 4th Edition, (Massachusetts, Addison-Wesley Educational Publishers Inc., 1997), pp. 59-90

لسبر أغوار نسق آخر من اجل إلقاء مزيد من الضوء على السؤال الذي تحاول الورقة الإجابة عليه. فنظريات التنمية التقليدية سواء أكانت نظرية التحديث أو نظرية التبعية، تظل عاجزة عن التعامل مع بعض التطورات، ومنها تدمير اقتصاديات المحيط.

ومن النماذج الملائمة لفهم العلاقة بين الأراضي الفلسطينية و"إسرائيل" وما يترتب عليها، نموذج طورته سارة روي[٢] في دراستها المعنونة «الاقتصاد السياسي لإعاقة التنمية» والتي اتخذت من قطاع غزة مجتمعا لبحثها. وعلى الرغم من أن الدراسة تناولت قطاع غزة، إلا أن الباحثة تؤكد في مقدمتها أن البارادايم المستخدم في الدراسة ينطبق كذلك على الضفة الغربية. ويعتبر النموذج الذي تقدمه الباحثة خاصا بالحالة الفلسطينية «الإسرائيلية»، ويقدم تفسيرا واقعياً للتطورات التاريخية والمعاصرة التي ميزت العلاقة ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويكمن جوهر ما تطرحه روي في كون العلاقة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين علاقة فريدة من نوعها ولا تنطبق عليها معايير أي بارادايم تنموي. إنها علاقة خاصة بالحكم الإسرائيلي، ويميزها سيرورة إعاقة التنمية.

تشير روي إلى أن إعاقة التنمية هي «...التفكيك النظامي والمقصود من قبل قوة مهيمنة لاقتصاد السكان الأصليين لمنطقة ما... وهي سياسة اقتصادية تهدف لقطع الطريق على إنشاء قاعدة اقتصادية حتى لو كانت مشوهة لضمان عدم وصول السكان الأصليين إلى ما يدعم وجودهم المستقل.»[٣] والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو الأسباب التي تدفع "إسرائيل" للقيام بذلك. وهنا تجيب روي بأن "إسرائيل" والتي تنطبق عليها المعايير الدولية الأربعة للدولة الاستيطانية، لا تختلف بأي شكل من الإشكال في سلوكها عن الدول الاستيطانية والقوى الاستعمارية. ف"إسرائيل" لم تسمح للفلسطينيين بالاندماج فيها كما لم تسمح للفلسطينيين بالاستفادة من مواردهم الاقتصادية الذاتية من خلال حرمانهم من السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية ودفعهم لمغادرة ديارهم تمهيدا لتحقيق الهدف الإيديولوجي الصهيوني المتمثل في إقامة دولة يهودية صرفة في المنطقة»[٤]. وكان هذا ما وضعته الحركة الصهيونية نصب أعينها كهدف وسخرت له كافة أنشطتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والسياسية منذ عهد الانتداب البريطاني وواصلت مساعيها لتحقيقه حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. وما زال هدف تفريغ الأراضي الفلسطينية من مواطنيها هو القوة المحركة حالياً في "إسرائيل".

وتبرز هذه السياسة الإسرائيلية بوضوح في المواقف والإجراءات والسياسات التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثون الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو والذي يصر على الحصول

2. Roy, S., The Gaza Strip The Political Economy of De-development, (Washington D.C., Institute of Palestine Studies, 1995)
Ibid, p. 4.

3. Ibid, p. 4.

4. Ibid, p. 4-5.

على اعتراف فلسطيني واضح ب"إسرائيل" كدولة يهودية. وتبدو جلية في التصريحات التي يطلقها نفتالي بينت (حزب البيت اليهودي) احد الشركاء الأساسيين والمحوريين في حكومة الليكود الحالية. ويشغل بينت منصب وزير الصناعة ووزير التجارة ووزير العمل ووزير الأديان ووزير شؤون القدس «والشتات اليهودي» وهو عضو في لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست الإسرائيلي. ويعرف بينت بآرائه الدينية اليمينية المتطرفة المتعصبة للفكر الصهيوني والتي عبر عنها مؤخرا من خلال إقرار خطة «التهدئة» والمتمثلة في إنشاء دولة واحدة كحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تشير الخطة إلى ضرورة قيام "إسرائيل" بضم المناطق المصنفة (ج) كما فعلت بالقدس الشرقية وان تعيد قطاع غزة إلى السيطرة المصرية بينما تبقى المناطق المصنفة (أ، ب) في الضفة الغربية، كتجمعات متباعدة، تحت سيطرة السلطة الفلسطينية بإشراف الجيش الإسرائيلي وجهاز المخابرات الداخلية المعروف باسم "الشين-بيت" لضمان كبح جماح «المخربين الفلسطينيين» ومنع حماس من السيطرة على هذه المناطق. ومما يثير الاشمئزاز أن بينت يسعى لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال وضع بالفلسطينيين داخل جزر محاصرة ضمن الدولة اليهودية، والتعايش مع هذا الوضع كحال من يعيش وفي أمعائه شظية، على ما ادعى في مخاطبته لمجلس المستوطنات في الضفة الغربية مشيرا إلى أن المستوطنين يضطرون للحياة رغم وجود الفلسطينيين كغصة في القلب[5]. ولن يكون من المفاجئ أن نقر أن قضية التطهير العرقي للفلسطينيين من وطنهم لا زالت مستمرة على مدى السنوات لكون "إسرائيل" تمتلك القوة العسكرية والدعم غير المشروط من القوى العظمى.

وقد تشكلت آليات إعاقة التنمية في الأراضي الفلسطينية من خلال سلسلة من السياسات المشتقة من توجيهات الأيديولوجية الصهيونية التي تصنفها روي كما يلي:

- المصادرة ونزع الملكية
- الدمج والإقصاء
- تفكيك البنى المؤسسية

وحسب ما تشير إليه روي، "فإن هذه السياسات...قد أسهمت في إعاقة التنمية من خلال تجريد الفلسطينيين من الموارد الاقتصادية الأساسية، الأرض والمياه تحديدا، أو عناصر الإنتاج المطلوبة من اجل خلق طاقة إنتاجية قابلة للدوام، وذلك عن طريق خلق تبعية تامة للفلسطينيين تجاه العمل في

5. In a speech to the settler Judea and Samaria Council on July 17, 2013 Bennet said, "I'll tell you a quick story. I have a friend called Yoav. He served in the IDF [Israel Defense Forces] Golani Brigade and in a clash, shrapnel got stuck in his butt. I came to visit him in the hospital, and he told me, 'Look, I have this shrapnel. … According to the doctors, I have two options: either to have an operation to remove the shrapnel, running the risk of becoming handicapped, crippled for life, or to leave it there, although from time to time, at the change of seasons, it may hurt a bit.'… So, he decided to continue living with it. … There are situations where deceptive striving for perfection is liable to cause a disaster." To make sure his audience understood what he meant he continued to say, "The attempt to establish a Palestinian state in our homeland is over; it has reached a dead end." See AL-Monitor at http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/06/naftali-bennett-blunt-speech.html

"إسرائيل"ي بوصفه المصدر الحيوي لنمو الناتج الوطني للفلسطينيين. كما سعت "إسرائيل" إلى الحد من التطور الاقتصادي والمؤسساتي في أوساط الفلسطينيين من النوع الذي يمكن أن يقود إلى إصلاح بنيوي أو تراكم لرأس المال في القطاع الصناعي على وجه الخصوص.[6]

وقد أدت سياسة الدمج والإقصاء إضافة إلى خلق حالة من الاعتماد على العمل في "إسرائيل" إلى دفع العمالة الفلسطينية صوب البلدان العربية ودول أخرى كما دفعتها لترك العمل في مجالي الزراعة والصناعة. كما أن هذه السياسة قد حولت وجهة التجارة الفلسطينية نحو "إسرائيل" وجعلت الاتجار مع بقية دول العالم معتمداً على "إسرائيل". كذلك أصبحت الزراعة والصناعة الفلسطينيتين الضروريتين للتنمية معتمدة على التصدير.

وتمضي روي في حديثها لتشير إلى أن السياسات الإسرائيلية لم تقف فقط عند حد تحويل الموارد من المناطق الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي، بل مضت باتجاه فك ارتباط النشاط الاقتصادي المحلي من قبيل التوظيف، والتجارة، والدخل الفردي عن قوى السوق، وإخضاعها، ومن ثم ربطها تبعياً باحتياجات السوق الإسرائيلية. ومنذ أسلو أصبح كل شيء معتمداً أيضاً بشكل تبعي على تحويلات الدول المانحة. بالتالي، فإن السياسات الإسرائيلية قد قادت إلى "تقويض وتعطيل القاعدة الإنتاجية في فلسطين كما قوضت القدرة الإنتاجية. وبالتالي فقد عززت دور قطاع الخدمات بوصفه القطاع الأكثر استيعابا للقوى العاملة في ظل نشاطات صناعية متردية والتي، كما سنوضح لاحقا، لم تشهد أي انتعاش حتى في الفترة التي تلت توقيع اتفاقيات أوسلو.

أما السياسة الثالثة لتفكيك البنية المؤسسية، كما تشير روي، فهي الناتج المنطقي لسياسة الإقصاء ونزع الملكية. فمنذ توقيع اتفاقيات أوسلو، أتيح للفلسطينيين فرصة ترميم ما دمرته السياسات الإسرائيلية في هذا السياق. فقد حقق الفلسطينيون تقدماً ملموساً في بناء مؤسسات الحكم تحت مظلة السلطة الفلسطينية. فالفترة التي سبقت توقيع اتفاقيات أوسلو، فترة خضوع المناطق الفلسطينية للسيطرة الإسرائيلية العسكرية المطلقة، تعرضت المؤسسات الوطنية الفلسطينية لعملية هدم ممنهجة كما تم تهميش العلاقات في داخل المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات المختلفة على السواء. في هذا الاتجاه حقق الفلسطينيون بعض النجاح وكذلك تم إعادة الاعتبار للعلاقة ما بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهو الأمر الضروري لتنفيذ سياسات واستراتيجيات تنموية حقيقية على الأرض. وهذه تتضمن الأنظمة المالية والمصرفية والتسليف، وبنى الحكم المحلي والسلطة، وكذلك مؤسسات الصحة والتعليم. ومع أن إعادة تأهيل العلاقة بين هذه المؤسسات والسلطة جارية بالفعل، إلا أن هناك طريقاً طويلاً لا بد من قطعه من أجل أن تأخذ دورها في سيرورة التنمية. هنا مرة أخري يمكن القول إن التقييد الذي تفرضه "إسرائيل" على الفلسطينيين، من العوامل المثبطة لأي تطور في هذا المجال بالرغم من توقيع اتفاقية أوسلو بين الطرفين.

6. Roy, S., p. 130.

في الأحوال كلها، فإن الإصلاح البنيوي الرئيس، والتطوير المؤسسي، ونمو البنى التحتية يظل ملجوماً بعوامل تضييق بنيوية. ومن ابرز الأمثلة التي تسوقها روي في هذا السياق، "حالة الصناعة الفلسطينية والتي بقيت تراوح مكانها دون أي تطور لأكثر من عقدين من الزمن، إذ ما تزال الصناعة الفلسطينية كثيفة بالعمالة وليس برأس المال."[٧] مرة أخرى نقول إنه على الرغم من طرح السلطة الفلسطينية للخطة الوطنية للتنمية، فإن الإجراءات الإسرائيلية المقيدة للسلطة الفلسطينية وضعف قدرات السلطة الفلسطينية لتنفيذ الخطة المذكورة، قد وضعت حدا للتطور الذي بدأت تشهده المناطق الفلسطينية، وأعادت الأمور إلى سابق عهدها، أي إلى الحالة التي سادت ما قبل توقيع اتفاقيات أوسلو، والتي وصفتها روي بأنها "..محصورة في الغالب في قطاع الخدمات وتقع أسيرة مبادرات القطاع غير الحكومي والوكالات الدولية."[٨]

لم يمنح اتفاق أوسلو السلطة الفلسطينية حرية الوصول إلى الموارد الطبيعية، وبالتالي حد ذلك من قدرتها على مواجهة، ناهيك عن تغيير، السياسات الإسرائيلية الرامية إلى إعاقة التنمية في المناطق الفلسطينية. وقد تناولت روي في دراستها قائمة[٩] من السياسات مارستها "إسرائيل" وما تزال، بهدف إعاقة التنمية في المناطق الفلسطينية متمثلة في:

- انخفاض مستوى الاستثمار الحكومي ومستوى البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في مناطق (ج) والتي حجب عنها ذلك تماما.
- غياب البنى المؤسساتية والمالية الداعمة للفلسطينيين من قبيل تنظيم الاتحادات، وإنشاء المناطق الصناعية، وإقامة المصانع، وتشكيل التعاونيات، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.
- مصادرة الأراضي ومصادر المياه وما رافق ذلك من منع الفلسطينيين من التخطيط لاستخدام أراضيهم ومياههم.
- القيود المفروضة على تطوير منشآت القطاعين العام والخاص والبنية التحتية.
- القيود المفروضة على التجارة الخارجية وعدم حماية السوق المحلية من الواردات الإسرائيلية.
- عدم قدرة الفلسطينيين على تحديد أنظمة التجارة كتحديد مستوى الجمارك والمكوس والضرائب وكذلك حرمان الفلسطينيين من التراخيص اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير(على الرغم من أن السلطة الفلسطينية هي المخولة بمنح هذه التراخيص من الناحية النظرية إلا أن هذه التراخيص لا تساوي أكثر من قيمة الحبر الذي كتبت به عند تقديمها لمسئولي التجارة

7. Ibid, p. 131
8. Ibid, p. 131
9. The list provided by Roy is longer, and includes policies which are no longer in the realm of the military authorities, except of course in Area C, such as limitations on the process of industrial and commercial licensing, agricultural production planning; the establishment of factories, cooperatives and other businesses; restrictions on research and training.

الإسرائيليين.)

تبقى النظريات التنموية الأخرى عاجزة تماما عن تفسير الحالة الفلسطينية لان التنمية، على حد تعبير روي، عملية نسبية لا يمكن فهمها إلا في سياقها الخاص وليس حسب ما تقدمه النظريات والمفاهيم الخارجية للعملية. والتشوه الذي يعانيه الاقتصاد الفلسطيني ليس نتاجا للعلاقات الاقتصادية الدولية وهيمنة الرأسمالية الصناعية أو علاقات الاستغلال التي تميز السوق العالمية، بل هو نتاج للسيطرة الاستعمارية العسكرية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي في المناطق الفلسطينية:

في العام ٢٠٠٦، توصل البنك الدولي في تقييم للوضع في المناطق الفلسطينية إلى أن "النمو الاقتصادي العام خلال العقد ونصف المنصرمين قد عانى من حالة من التردي الشديد"[١٠]. ومرة أخرى أشار البنك الدولي في تقرير حديث إلى أن النشاط الاقتصادي خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣ قد تراجع للمرة الأولى منذ العام ٢٠١٢[١١]. ومن الناحية التاريخية، فإن هذا هو الوضع الذي ميز النشاطات الاقتصادية في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، أي حالة من الصعود والهبوط، بدون تطوير بنية اقتصادية نابضة بالحياة يمكنها أن تمهد الطريق أمام نمو اقتصادي مستدام. وعلى العكس من ذلك، فإن الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية تميزت بالتبعية المطلقة ل"إسرائيل"، وتشظي السوق والقطاعات الاقتصادية والتآكل الداخلي. وما تزال هذه الأحوال تقرر من قبل السياسات الإسرائيلية. وقد تشكلت هذه السياسات أساساً في ضوء التوجيهات الأيديولوجية التي تتطلب مصادرة الأراضي ونزع الملكية. وذلك كله ما يوجه معرفياً السياسيات الأمنية والسياسية. أما الموجه الثاني فهو الاعتبارات الاقتصادية لدولة الاحتلال، وبالطبع تم التنكر لمصالح الشعب الفلسطيني.

كان من المفترض أن تساهم اتفاقيات أوسلو والبروتوكولات الاقتصادية المرفقة (المعروفة باسم بروتوكول باريس) في تغيير الوضع القائم بين الجانبين. والواقع أن البروتوكول نفسه ينص على ذلك: «يضع هذا البروتوكول الأرضية لتقوية الأساس الاقتصادي للجانب الفلسطيني، ويمنح الفلسطينيين حق اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يتلاءم مع أولوياتهم وخطة التنمية الخاصة بهم.»[١٢]. ومن المفيد التذكير هنا أن اتفاقيات أوسلو والبروتوكولات الملحقة جاءت لتغطي فترة زمنية مقدارها خمس

10. World Bank, (IBRD), West Bank and Gaza Country Economic Memorandum Growth in West Bank and Gaza: Opportunities and Constraints, Volume 1: Main Volume (In Two Volumes), Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, (Washington D.C., World Bank Publication, September 2006), http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2006/10/24/000011823_20061024125708/Rendered/PDF/36320.pdf, p.iii.

11. World Bank, (IBRD), Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, (Washington D.C.,World Bank Publication, September 25, 2013), www.worldbank.org/ps, http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCreportSep2013final.pdf, p.4.

12. See the Preamble to the Protocol on Economic Relations between the Government of Israel and the P.L.O. representing the Palestinian people, p.3

سنوات يحدد بعدها الوضع النهائي والعلاقات ما بين الطرفين. إلا انه وبعد عشرين عاما، ما زالت "إسرائيل" تمسك بكافة الخيوط وهي التي تقرر للفلسطينيين ظروف معيشتهم. ومن خلال التمعن في اتفاقيات أوسلو وملاحقها، يبدو جليا للناظر أن هذه الاتفاقيات لم تعزز فقط السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية التي كانت قائمة قبلها، بل وفرت ل"إسرائيل" ظروفا، لم تكن تحلم بها لتوسيع سيطرتها وتنفيذ سياسات جديدة قادت إلى مزيد من إعاقة التنمية في فلسطين المحتلة.

ومن الشواهد على أن اتفاقيات أوسلو قد جعلت علاقة الاحتلال علاقة رسمية مشرعة هو الاتفاق على أن الأوامر العسكرية الإسرائيلية من الفترة ما قبل توقيع الاتفاقيات، تظل نافذة إلى حين التوصل إلى اتفاقيات الوضع النهائي. إضافة إلى ما ذكر، فإن حرية الوصول إلى مصادر المياه وتطوير البنية التحتية المائية، حتى في المناطق المصنفة (أ أو ب) تظل خاضعة للقرار الإسرائيلي كما ورد في المادة ٤٠ من الاتفاقيات. وقد نصت المادة المذكورة إلى أن للفلسطينيين في الضفة الغربية الحق في الحصول على ما بين ٧٠– ٨٠ مليون كوب مكعب من المياه سنويا مع وعد بزيادة هذه الكمية ٢٨,٦ مليون كوبا مكعبا مع نهاية الفترة الانتقالية.

وعدا عن ذلك، فإن المادة ٤٠ المشار إليها آنفا، تنص على أن أجندة اجتماعات اللجنة المشتركة للمياه (المشكلة من عدد متساو من الفلسطينيين والإسرائيليين) يجب أن تقر بالإجماع مع احتفاظ "إسرائيل" بحق الفيتو ضد أي قضية لا ترغب بنقاشها وحقها في فرض القضايا التي تريد على طاولة النقاش كما تملك "إسرائيل" حق الفيتو ضد أي مشروع تراه غير مناسب في مجال تطوير البنية التحتية للمياه واستغلال مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية.

وإضافة إلى اللجنة المشتركة للمياه، فان المادة ٤٠ من الاتفاقيات تنص على تشكيل العديد من اللجان المشتركة للتعامل مع القضايا الحساسة في المناطق الفلسطينية لتحدد للفلسطينيين ما يمكنهم عمله وما هو محظور عليهم القيام به. ومن بين هذه اللجان، لجنة التنسيق الأمني (المادة الثالثة من الملحق الأول)، لجنة التنسيق والتعاون للشؤون المدنية (المادة ١)، لجنة التنسيق لاقتطاعات "إسرائيل" من أجور العمال الفلسطينيين فيها (المادة ١٩)، لجنة الاتصالات (المادة ٣٦)، اللجنة الاقتصادية المشتركة (المادة الثانية من بروتوكول باريس الاقتصادي)، إضافة إلى قائمة طويلة من اللجان المشتركة الأخرى التي أنيطت بها مهام التعامل مع العديد من القضايا الأخرى. ومن خلال هذه اللجان فقط، يتم نقاش أي تغيير في الوضع القائم في المناطق الفلسطينية المحتلة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تجربة العقدين المنصرمين، فليس هناك أي تغيير على سياسة إعاقة التنمية التي تتبعها "إسرائيل" ضد الفلسطينيين. ومن الأمثلة البينة في هذا السياق، رفض "إسرائيل" المتواصل حتى اللحظة، السماح للفلسطينيين بإرساء بنية تحتية للاتصالات في المناطق المصنفة (ج أو في القدس) مما اضطر الشركتين الفلسطينيتين المشغلتين للخطوط النقالة، إلى شراء الخدمة من الشركات الإسرائيلية والتي لها مطلق الحرية للعمل

في المناطق المصنفة (ج) مما يزيد من تكلفة تشغيل هذا القطاع في المناطق الفلسطينية المحتلة وبالتالي حرمان الفلسطينيين من تركيز رأس مال من خلال الاستثمار في البنية التحتية والذي يمكن استثمار عوائده في تطوير برامج ومشاريع تنموية أخرى. كما أن السياسة الإسرائيلية قادت إلى إقصاء ما يقرب من ٢٨٠ الفل فلسطيني مقدسي من الانخراط في السوق الفلسطينية. كما لا تزال "إسرائيل" ترفض السماح للفلسطينيين استخدام تكنولوجيا الجيل الثالث من الهواتف النقالة (3G) ولا يسمح لهم إلا استخدام الجيل الثاني (2 G) مع الإشارة إلى أن هذه التقنية عفا عليها الزمن ولا تقدم خدمة قيمة. وقد أدى هذا الوضع بالعديد من الفلسطينيين إلى الاعتماد على مزودي الخدمة الإسرائيليين للاستفادة من تقنيات الجيل الثالث من التكنولوجيا والهواتف النقالة.

ينص بروتوكول باريس الاقتصادي على تنظيم العلاقات التجارية ما بين الطرفين في إطار ما يشبه الوحدة الجمركية مع وجود سوق إدماجية وإقصائية في آن مثلما هو واقع الحال بحسب نموذج إعاقة التنمية. ويشار إلى انه في حال اتحاد جمركي عادي يكون من حق الفلسطينيين لا "إسرائيل" السيطرة على المعابر الحدودية وتحصيل الرسوم الجمركية. كما أن ذلك يعني حق الفلسطينيين في الوصول إلى سوق ثالثة خارجية وان لا يتقيد النشاط التجاري الفلسطيني ب"إسرائيل" والاتفاقيات التجارية التي تعقدها مع دول العالم.

إلا أن القضية الأهم تظل حالة التجزئة والتشتت الجغرافي التي تعاني منها المناطق الفلسطينية سواء من خلال التحديدات الإدارية أو الحواجز المادية من قبيل حواجز الجيش الإسرائيلي، والبوابات، وحواجز الإسمنت، وكذلك الجدار. وقد نصت اتفاقيات أوسلو على تقسيم المناطق الفلسطينية المحتلة إلى ثلاثة أقسام. ففي المناطق التي اصطلح على تصنيفها (أ)، تتمتع السلطة الفلسطينية الناشئة بكامل السيطرة من كافة الجوانب بما فيها الجوانب الأمنية، بينما تسيطر "إسرائيل" على القضايا الأمنية في المناطق المصنفة (ب) وتتمتع السلطة الفلسطينية بالسيطرة المدنية عليها، أما المناطق المصنفة (ج)، فإن السيطرة المطلقة فيها ومن كافة الجوانب، بقيت في يد الاحتلال الإسرائيلي. ومنذ العام ٢٠٠٧، يخضع قطاع غزة لحصار "إسرائيل"ي شامل يحد من حركة الأفراد والبضائع من والى القطاع حيث كان العام ٢٠٠٠ قد شهد بداية فرض الحظر الإسرائيلي على حركة الفلسطينيين من والى القطاع لتصبح غزة تحت حصار مطبق منذ العام ٢٠٠٧.

وقد أدى هذا التقسيم الجغرافي إلى وضع ما يقرب من أربعة ملايين فلسطيني في مناطق وجزر معزولة عن بعضها البعض حيث هناك ١١ منطقة صنفت على أنها مناطق (ا) تشكل ما نسبته ١٨٪ من الضفة الغربية بينما تتكون المناطق المصنفة (ب) من ٢٢ تجمعا تشكل مجتمعة ما مساحته ٢٢٪ حيث تم فصل مناطق (أ و ب) عن المناطق التي صنفت (ج) والتي بدورها شكلت ما مساحته ٦٠٪ من الضفة. وحتى قبل اختراع التصنيف (ج) لهذه المناطق، فإنها كانت عرضة لسياسة ممنهجة دائمة من مصادرة الأراضي والممتلكات إضافة إلى سياسات الدمج والإقصاء. وكما يشير بينفنستي، فإن

"إسرائيل" "حققت أهدافها تلك عبر اختراع منظومة من القوانين والأوامر العسكرية تطورت على مدار السنين بحيث أصبحت عمليات مصادرة الأراضي ممارسة روتينية[١٣]. ولا تزال سياسة مصادرة الأراضي والممتلكات وسياسة دمج المستعمرات في الاقتصاد الإسرائيلي بينما إقصاء الفلسطينيين من النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، مستمرة حتى اللحظة بآليات متعددة وبممارسات تتمثل في: مصادرة الأراضي وإعلانها أراضي دولة، فرض مساحات عازلة لدواعي أمنية، إعلان بعض الأراضي كأراضي غير مستغلة أو أملاك غائبين، ومصادرة الأراضي لصالح المشاريع العامة [١٤].

وحسب ما يشير مركز بيتسيلم (المركز الإسرائيلي حول حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة)، «فإن الحقيقة الأساسية هي أن الأراضي صودرت من الفلسطينيين بطرق غير قانونية وبإجراءات غير نزيهة. والحقيقة الأساسية هي أن المستوطنات المقامة على الأراضي المصادرة من الفلسطينيين ما تزال تشكل بؤرا لممارسة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الإسرائيليين بحق المواطنين الفلسطينيين المحليين، ويقف حرمان الفلسطينيين من حرية الحركة واستغلال الأراضي لتحسين ظروفهم المعيشية على رأس القائمة الطويلة من الانتهاكات، إضافة إلى حرمان الفلسطينيين من حق تقرير مصيرهم. وفي الجوهر، فإن المستوطنات شكلت نظاما للفصل المفروض قانونياً والمرتكز على التمييز الذي لا يضاهيه شيء في العالم منذ النظام العنصري في جنوب إفريقيا.[١٥]

وقد تعمق الإقصاء والدمج مادياً بوجود ما يربو عن ١٢٥ مستعمرة يتم تطبيق القانون المدني الإسرائيلي عليها ويتم دمجها في الحيز الاقتصادي والسياسي والثقافي الإسرائيلي بينما يتم إقصاء الفلسطينيين، السكان الأصليين لهذه المناطق، الذين يعيشون تحت القانون والحكم العسكريين. وإضافة إلى ذلك، فإن هناك ما يقرب من ١٠٠ بؤرة استيطانية أخرى منتشرة في المناطق المصنفة (ج)، لا تعترف حكومة "إسرائيل" «بشرعيتها»، وإن كان جلها قد أقيم بموافقة ودعم ومباركة من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. والى جانب ذلك، هنالك أيضا ١٢ مستعمرة أقيمت فوق الأراضي الفلسطينية المصادرة المحيطة بمدينة القدس المحتلة في العام ١٩٦٧ حيث أن هذا الحزام الاستيطاني يفصل القدس والمقدسيين عن امتدادهم الطبيعي مع بقية أراضي الضفة الغربية. ويشار هنا إلى أن القدس بمجمل سكانها البالغ عددهم ٢٨٠ ألف نسمة تقريبا، يعيشون في ظروف فريدة لنظام اضطهاد قائم على إعاقة التنمية.

في العام ١٩٩٣، عشية توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وحكومة "إسرائيل"، لم يكن عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة، بمن فيهم أولئك المقيمون في المستعمرات المحيطة بمدينة القدس، يزيد على ٢٤٧ ألفا[١٦]. أما اليوم، فيصل عددهم إلى ما يقرب من النصف مليون في كافة المستعمرات والبؤر

13. Benvenisti, M., "1986 REPORT: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank", (Jerusalem, West Bank Data Project, 1986), p.25.
14. For a detailed discussion of these mechanisms see, B'Tselem, LAND GRAB Israel's Settlement Policy in the West Bank, (Jerusalem, , May 2002), pp. 47-62.

15. Ibid, p. 7.
16. Ibid, p. 8

الاستيطانية الموزعة في إرجاء الضفة الغربية ومن بينهم ما يزيد عن ١٩٠ إلفا في المستعمرات المحيطة بمدينة القدس[١٧]. وحسب التقارير المختلفة فإن مساحة الأراضي التي تسيطر عليها المستعمرات ويحرم الفلسطينيون من حق الوصول إليها، باستثناء بعض المواقع التي تسمح للمستعمرات بالاستفادة من العمالة الفلسطينية الرخيصة، تشكل ما نسبته ٤٢٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية أو ٦٦٪ من مساحة الأراضي المصنفة (ج)[١٨]. أما الجزء المتبقي (٣٤٪ من مساحة المناطق المصنفة ج)، فلا يسمح للفلسطينيين بتطوير المشاريع الزراعية أو العمرانية فيها أو حتى مشاريع البنية التحتية. وكان تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي قد أفاد أن هناك تأثيرا ايجابيا جدا على مشاريع التنمية والتطوير فيما لو سمح للفلسطينيين في مناطق (ج) بالاستفادة من أراضيهم ومصادرة المياه الوفيرة فيها. ومضى التقرير ليشير إلى أن ذلك قد يساهم في زيادة مباشرة قدرها ٢,٢ مليار دولار سنويا في الناتج القومي الفلسطيني وزيادة غير مباشرة بمقدار ١,٢ مليارا في الدخل القومي الإجمالي[١٩].

ويتعزز التشظي الجغرافي الذي تعاني منه المناطق الفلسطينية من خلال شبكة من الطرق الالتفافية التي إقامتها "إسرائيل" عبر الأراضي الفلسطينية المصادرة لأغراض عسكرية والتي تسمح للمستوطنين بالمرور دون التماس مع الفلسطينيين، بينما تحرم الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق ويعتبر دخول أي فلسطيني إلى بعضها، مخالفة قانونية من وجهة نظر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية[٢٠]. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه لدرجة نصب شبكة كبيرة من الحواجز العسكرية الثابتة والحواجز المتنقلة والحواجز الإسمنتية وغيرها من الحواجز التي تغلق طرقات الضفة الغربية، وأخيرا إقامة مجموعة من البوابات في جدار الفصل العنصري تتحكم بحرية حركة الفلسطينيين. وحسب التقارير المختصة، فإن عدد الحواجز العسكرية الثابتة في الضفة الغربية وصل إلى ٩٨ حاجزا خلال شهر شباط من العام ٢٠١٣، من بينها ٥٨ حاجزا داخل مناطق الضفة الغربية نفسها بينما الحواجز المتبقية هي عبارة عن نقاط تفتيش للداخلين إلى "إسرائيل" مع العلم أن بعضها يقع على بعد بضعة كيلومترات إلى الشرق من الخط الأخضر أو خارج حدود القدس. وفي العادة، يتواجد الجنود على هذه الحواجز باستمرار وفي حالة عدم تواجدهم، يكون الحاجز مغلقا. ولا يسمح للمركبات الفلسطينية الخاصة باجتياز بعض هذه الحواجز إلا بعد الحصول على التصاريح اللازمة. أما الجدار، والذي أقيمت معظم

17. B'Tselem - The Israeli Information Centre for Human Rights in the Occupied Territories, Statistics on Settlements and Settler Population, (Jerusalem, Published: 1 Jan 2011, Updated: 8 Aug 2013) .

18. World Bank (IRBD), Fiscal Crisis, Economic Prospects, The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, (Washington D.C., World Bank Publications, September 23, 2012).
p. 13

19. World Bank, (IBRD), West Bank and Gaza Area C and the Future of the Palestinian Economy, (Washington D.C.,World Bank Publication, October 2, 2013), pp. viii-x.
http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/10/03/000456286_20131003173450/Rendered/PDF/AUS29220GZ0Are030Box379840B00OUO090.pdf

20. B'Tselem, Forbidden Roads: Israel's Discriminatory Road Regime in the West Bank, (Jerusalem, Information Sheet August 2004), p.4.

أجزائه داخل الأراضي الفلسطينية، فيشكل بدوره عائقا كبيرا أمام حركة الفلسطينيين، حيث تنتشر على طول الجدار وعبره الحواجز العسكرية والتي وصلت في العام ٢٠١٢ إلى ٣٥ حاجزا (من ضمن المجموع الكلي للحواجز المذكور آنفا). وإضافة إلى الحواجز، هناك ما يقرب من ٦٠ بوابة زراعية في الجدار من اجل تمكين الفلسطينيين المقيمين على جنباته من الوصول إلى أراضيهم ومزارعهم التي وقعت إلى الجهة الغربية منه. ويبقى المرور عبر هذه الحواجز والبوابات مشروطا بالحصول على التصاريح اللازمة والتنسيق المسبق مع الإدارة المدنية. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تقليصا من قبل "إسرائيل" في عدد التصاريح الممنوحة للفلسطينيين للمرور عبر الحواجز والبوابات وما تم منحه من هذه التصاريح كان لمدة زمنية قصيرة ويمنح بعد معاناة طويلة.

وقد سمحت القيود التي تفرضها "إسرائيل" بفرض السيطرة الكاملة على حركة الفلسطينيين وباتت حركة المواطنين الفلسطينيين عرضة لمزاج سلطات الاحتلال. وقد زاد ذلك من كلفة الانتقال من منطقة فلسطينية إلى أخرى، وزاد في الوقت عينه من المدة الزمنية المطلوبة لذلك مما رفع تكلفة المواصلات، وبالتالي اثر على تكاليف نقل البضائع ما بين المناطق الفلسطينية ذاتها وما بينها وبين الدول الأخرى. إلا أن حدة القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحركة البضائع داخليا ومع الدول المحيطة، تعتمد بالدرجة الأولى على حدة الإجراءات الإسرائيلية المفروضة سواء من ناحية زيادة هذه التعقيدات أو الحد منها وتعتمد، وإن بدرج اقل، على مستوى الضغط العالمي على "إسرائيل" من اجل تخفيف قيودها على حياة الفلسطينيين. إلا أن بناء جدار الفصل العنصري قد أدى بدوره إلى تمزيق غير مسبوق للمناطق الفلسطينية المحتلة مما اثر بشكل سلبي على القدرة الإنتاجية للفلسطينيين.

جدول رقم ١: توزيع الناتج المحلي على القطاعات المختلفة في الضفة الغربية:

القطاع/ السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	البناء	الإدارة العامة والدفاع أ	الخدمات ب	المجموع
١٩٧٥	٣٠	٢,٨	١٥,٥	١٣	٣٣,٣	١٠٠
١٩٧٩	٢٩,٦	٦,٠	١٦,٠	١١,٢	٣٧,٢	١٠٠
١٩٨٠	٣٧,١	٦,٧	١١,٢	٩,٨	٣٥,٢	١٠٠
١٩٨٥	٢٠,١	٧,٧	١٦,٢	١٣,٩	٤٢,١	١٠٠
١٩٨٧	١٨,٧	٧,٣	١٦,٣	٩,٨	٤٧,٩	١٠٠
١٩٩٥	١٣,٦	١٨,٦	٨,٨	١٢,٥	٤٦,٥	١٠٠
٢٠٠٤	٦,٥	١٩,٢	٥,٣	٢٦,٢	٤٢,٨	١٠٠
٢٠٠٥	٦,٥	١٩,٢	٥,٣	٢٦,٢	٤٢,٨	١٠٠
٢٠٠٦	٥,٢	١٧,٩	٧,٧	٢٧,٨	٤١,٤	١٠٠
٢٠٠٧	٤,٩	١٩,٣	٥,٤	٢٥,١	٤٥,٣	١٠٠
٢٠٠٨	٥,٠	١٥,٧	٤,٢	٢٦,٠	٤٩,١	١٠٠
٢٠٠٩	٤,٩	١٥,٤	٤,٣	٢٧,٦	٤٧,٨	١٠٠
٢٠١١	٥,٢	١٤,٥	٨,٨	٢٧,٢	٤٤,٣	١٠٠
٢٠١٢	٥,٨	١٣,١	١١,١	٢١,٩	٤٨,١	١٠٠

المصدر: فان أركادي: منافع وأعباء الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧ (نيو يورك: وقفية كارنجي للسلام الدولي ١٩٧٧)، ص. ٢٧

مازور م. ب. النمو الاقتصادي والتنمية في الأردن (لندن: كروم هيلم، ١٩٧٧) ص. ٢٠

مقدمة التقرير الإحصائي الإسرائيلي (مركز القدس للإحصاء (عدة مجلدات منذ العام ١٩٩٥ وحتى اللحظة

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: معطيات وطنية حول السياسات الحالية والسياسات الدائمة (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار ٢٠١١، عدة إصدارات)

أ: تشمل الخدمات الاجتماعية والمياه والكهرباء للسلطات المحلية قبل العام ١٩٩٥، ويضم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لهذه القطاعات أيضا قطاع توريد المياه، المجاري، محطات معالجة النفايات واستهلال المياه لغرض الصناعة

ب: تشمل المواصلات، التجارة، امتلاك المساكن، التكاليف الأمنية ما قبل ١٩٩٥ بينما ما بعد ١٩٩٥ يشمل هذا القطاع النفقات الأمنية للسلطة الفلسطينية

الواقع الاقتصادي قبل أوسلو وبعده:

تعرض اتجاه الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية ومنذ الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ والذي استمر حتى ما بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٤– ١٩٩٥ وبروز السلطة الفلسطينية، للتشويش. ومن أهم ملامح التردي الاقتصادي، تراجع مساهمة التجارة في الاقتصاد العام، كما هو موضح في الجدول أعلاه، كما يلاحظ أن الزراعة والصناعة لا تساهم في العام ٢٠١٢ بأكثر من ١٩٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهو الوضع الذي استمر منذ العام ١٩٩٥. أما التوجه الاقتصادي العام في الفترة ما بين العام ١٩٧٥ و١٩٨٧، فقد شهد نقلة من الزراعة صوب قطاع الخدمات إضافة إلى تراجع ملحوظ في دور الصناعة بينما شهد قطاع البناء ازدهارا إلى حد ما. ويعزى هذا المنحى في الاقتصاد الفلسطيني إلى التطورات التي شهدتها سوق العمل الإسرائيلية باعتبار أنها كانت تستوعب النسبة الأكبر من الأيدي العاملة الفلسطينية إضافة إلى بروز الضفة الغربية بوصفها سوقا حصرية للمنتجات الإسرائيلية. ومنذ العام ١٩٩٥، لم تعد سوق العمل الإسرائيلية والمستعمرات العامل الأساسي في تحقيق التغيير في التوجهات الاقتصادية الفلسطينية بالرغم مما شهدته هذه السوق من انتعاش. ومنذ العام ١٩٨٧، شهد قطاع الزراعة تراخيا مستمرا وشهد العام ٢٠١٢ تراجعا لدور الصناعة لتصل مساهمة هذا القطاع إلى ١٣,١٪ بعد أن وصلت إلى ما يزيد قليلا عن ١٩٪ في العام ٢٠٠٤. أما التطور الملحوظ منذ العام ١٩٩٥، فهو في قطاع الخدمات كنتيجة لبروز القطاع العام دون إغفال التطور في القطاع الخاص أيضا. ويعزى السبب في هذا الوضع إلى استمرار السيطرة الإسرائيلية على السوق الفلسطينية والإجراءات والقيود التي يفرضها الاحتلال والتي تطال العمال والتجارة والخدمات

والاستثمارات المالية وما إلى ذلك[٢١].

أما مساهمة الزراعة في الناتج القومي الفلسطيني، فقد تراجعت من مستوى ٣٠٪ في الفترة ما بين ١٩٧٠– ١٩٨٢، إلى ما دون ٦٪ في العام ٢٠١٢. وبالرغم من أن مساهمة الزراعة في الناتج القومي قد تراجعت، إلا أن الإنتاج الزراعي شهد زيادة ما، إلا أن قيمة الناتج الزراعي لم تشهد أي تطور أو زيادة مما قلل من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي. وتعاني المنتجات الزراعية الفلسطينية من منافسة شديدة من المنتجات الإسرائيلية المدعومة حكوميا، كما أن الزراعة في فلسطين شهدت تراجعا ملحوظا في كمية الإنتاج. وقد تراجعت قيمة المنتجات الزراعية التي تستخدم في عملية الإنتاج ذاتها كالقمح والشعير وما شابه بينما ارتفعت أسعار المحاصيل الاستهلاكية كالزيت، إلا أن السنوات القليلة المنصرمة عادت وشهدت مرة أخرى انحدارا في الأسعار. وقد شهدت أسعار الخضار المعدة للاستهلاك زيادة ملحوظة إلا أن ذلك تركز في المناطق التي تزرع فيها الخضار المروية والتي تشكل ٨٦,٤٪ من مجمل المساحات المزروعة بالخضروات. أما المناطق التي تعتمد الزراعة البعلية، فقد شهد ناتج الخضروات فيها تراجعا كبيرا وتوقف التسويق لهذه المنتجات بحيث باتت تستخدم للاستهلاك المنزلي فقط.

أما حجم القوى العاملة المشتغلة في الزراعة، فقد شهد تراجعا كبيرا على مر السنين ليصل إلى ١٢٪ في العام ٢٠١٢ بعد أن كان ٣٥٪ خلال العام ١٩٧٥ (الجدول رقم ٢ تاليا). وما بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٩٥، فإن عدد العاملين في قطاع الزراعة قد تراجع من حوالي ٤٢ الفا إلى أكثر بقليل من ٣٢ إلفا، إلا أن هذا العدد عاد للارتفاع منذ العام ١٩٩٥ ليصل إلى ما يقرب من ٦٤ ألفا في العام ٢٠١٣. ومن بين هؤلاء العمال، هنالك ما نسبته ٥٥٪ ممن يعملون أربع عشرة ساعة أو اقل أسبوعيا بينما هناك ٢٢٪ ممن يعملون ما بين ١٥– ٣٤ ساعة أسبوعيا ولا تتعدى نسبة من يعملون أكثر من ٣٥ ساعة أسبوعيا ٨,٨٪[٢٢]. ومن بين هؤلاء، فإن هناك ٢,٤٪ يتلقون أجورا منتظمة بينما هناك ٣٥٪ لا يتلقون أجورا منتظمة ويعملون في مشاريع عائلية وهناك ٢٤,٣٪ ممن لا يتلقون أجورا منتظمة و٣٨,٢٪ يعملون في المشاريع العائلية بشكل موسمي ولا يتلقون أجور. وحسب هذه المعطيات، فإن ما نسبته ٧٣٪ من المشتغلين في قطاع الزراعة لا يتلقون أجورا لقاء عملهم كونهم يعملون في مشاريع عائلية بينما لا تزيد نسبة العاملين باجر في قطاع الزراعة عن ٢٧٪ من مجمل القوى العاملة[٢٣].

21. Israeli authorities forbid Israeli citizens and residents (mostly Palestinian Jerusalem I.D. card holders) from having their vehicles serviced by West Bank mechanics. Israeli authorities have an ongoing campaign patrolling and giving fines to violators, mainly in the areas on the outskirts of East Jerusalem.
22. PCBS, Labor Force Survey Annual Report: 2010, p.100

23Palestinian Central Bureau of Statistics press release May 8, 2012

الجدول رقم ٢: توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية:

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	البناء	الخدمات[1]	المجموع
1970	43%	15%	8%	35%	100%
1975	35%	16%	8%	41%	100%
1980	33%	15%	11%	41%	100%
1985	27%	16%	12%	44%	100%
1990	30%	16%	11%	44%	100%
1995	13%	20%	19%	48%	100%
1996	16%	18%	18%	48%	100%
1997	15%	19%	17%	49%	100%
1998	14%	23%	17%	47%	100%
1999	12%	24%	17%	48%	100%
2000	14%	22%	15%	49%	100%
2001	13%	18%	15%	55%	100%
2002	15%	13%	14%	58%	100%
2003	16%	14%	14%	56%	100%
2004	18%	13%	14%	56%	100%
2005	16%	14%	15%	55%	100%
2006	19%	13%	15%	54%	100%
2007	17%	14%	15%	54%	100%
2008	15%	14%	15%	55%	100%
2009	14%	16%	15%	56%	100%
2010	13%	17%	14%	56%	100%
2011	13%	17%	14%	56%	100%
2012	13%	17%	15%	55%	100%
2013	12%	16%	12%	60%	100%

المصدر: المعطيات حتى العام ١٩٩٠: الإحصاء المركزي الإسرائيلي، إحصاءات "إسرائيل"ية: عدة مجلدات

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة السنوي– رام الله– فلسطين– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أ: تشمل العاملين في القطاع الحكومي والخدمات الاجتماعية وقطاعي الماء والكهرباء التابعة للسلطات المحلية وكذلك المواصلات والتجارة

تشير المعطيات السابقة إلى التدهور الحاد الذي شهده القطاع الزراعي الكثيف بالعمالة، والمنخفض الإنتاجية، والذي يمثل نمط إنتاج فلاحي للجفاف، يذهب الناتج فيه للاستهلاك المنزلي كما يتجلى في أن ناتج الزيت السنوي في السنوات العجاف يذهب لاستهلاك العائلة فقط. كما أن الزراعة البعلية لا تشكل إلا مصدر دخل هامشي للمشتغلين فيها ولا تسد كامل احتياجاتهم. أما مساحة الأراضي الزراعية، فلا زالت على حالها منذ العام ١٩٩٥ وتزيد بقليل عن ١,٨ مليون دونم (عشر دونمات تساوي هكتار)، ومع ذلك، فإنها حاليا تستوعب ضعف حجم القوى العاملة الذي كانت عليه في العام ١٩٩٥. وبشكل اكثر تحديدا، فإنه ونتيجة للقيود التي تفرضها "إسرائيل"، تراجع القطاع الزراعي الفلسطيني في مجالات القدرة الإنتاجية والزراعة المتخصصة والتسويق، ليس فقط التجارة ما بين المناطق المحتلة و"إسرائيل"، بل كذلك التجارة بين المدن الفلسطينية ذاتها وبين المناطق المصنفة ج أو ب وتلك المصنفة أ. وقد أدى ذلك إلى اختلافات جمة ما بين أجور العمال وأسعار المنتجات من محافظة لأخرى. وقد تكثفت هذه الإجراءات منذ توقيع اتفاق أوسلو مما يؤكد أن سياسة إعاقة التنمية وتقويضها لا زالت من أهم الملامح التي تميز السياسة الرسمية الإسرائيلية.

أما الصناعة، وبالرغم من النمو الطفيف الذي شهدته (اكتر من ٧٪ بقليل في العام ١٩٨٧ إلى ١٣,١٪ في العام ٢٠١٢)، إلا أن مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي لا تزال متواضعة مع انتشار عدد كبير من المنشآت الصناعية الصغيرة والورش والمشاريع الصناعية العائلية. كما أن حجم المنشآت الصناعية لا يزال يشكل إشكالية غير بسيطة، فالعديد منها لم يبادر إلى الحصول على التراخيص اللازم قبل العام ١٩٩٥ إثناء حقبة السيطرة الإسرائيلية المباشرة على المناطق الفلسطينية، وذلك خشية من أصحابها من قيام السلطات الإسرائيلية بفرض الضرائب الباهظة عليها. وقد بادر العديد من أصحاب هذه الورش والمنشآت إلى تسجيلها ضمن الدوائر الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية في ظل كون مستوى الضرائب التي تفرضها السلطة اقل بكثير من تلك التي اعتادت السلطات الإسرائيلية على فرضها. وقد شهدت الفترة الأخيرة إحجام العديد من المنشآت الصناعية عن التقدم للحصول على التراخيص بعد صدور قرار من دوائر السلطة الفلسطينية يلزم المتقدمين بدفع قيمة الضريبة لمدة عام مقدماً[٢٤]. أما مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي فلا يزال متواضعا ولا يتعدى حدود ١٣٪. وبالرغم من أن مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي قد تراجعت مؤخرا، إلا أن قيمة المنتجات الصناعية المحلية قد شهدت نموا إلى حد ما. وقد بدأ الارتفاع في قيمة المنتجات الصناعية منذ العام ١٩٨٠ ومع ذلك، فإن القيمة الإجمالية للمنتجات الصناعية في العام ٢٠١٢ (ما يقرب من ١,٦ مليار دولار) لم تشكل

24. Based on interviews with a number of workshop (stone cutters, aluminum-smith, and steel-smiths) owners in villages in the Ramallah district.

سوى ٢٦٪ من حجم الواردات الصناعية واقل من ١١٪ من الدخل الوطني الإجمالي.

وفي الفترة ما قبل العام ١٩٩٥، فإن النمو في مساهمة قطاع البناء كان ذي أهمية خاصة إذ استمر في الارتفاع ليصل إلى ١٦٪ في العام ١٩٨٧ بعد أن كان دون ٦٪ في العام ١٩٧١. وقد جاء النمو في قطاع البناء استجابة لاحتياجات النمو السكاني وارتفاع مستوى الدخل خاصة في ظل تدفق العمالة الفلسطينية على السوق الإسرائيلية وبالتالي فإن الاستثمار الأساسي خلال العقدين المذكورين كان في قطاع البناء. إلا أن قطاع الأعمار في فلسطين شهد حالة من التراجع منذ العام ١٩٩٥ وذلك كنتيجة لضبابية الوضع السياسي العام وما يمكن أن تؤول إليه المفاوضات بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن مساهمة العاملين في قطاع البناء في الناتج القومي الإجمالي تبقى متواضعة إلى حد ما، فبعد أن كانت تشكل ما نسبته ١٩٪ من الناتج القومي الإجمالي في العام ١٩٩٥، تراجعت لتصل إلى ١٥٪ في العام ٢٠١٢ وتراجعت مجددا لتشكل ١٢٪ خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣ مما ورد في الجدول رقم ٢ أعلاه. أما حجم العمالة في قطاع البناء فقد نمت من حوالي ٥١ إلفا في العام ١٩٩٨ لتصل إلى ٦٢ الفا في العام ٢٠١٣ (ما نسبته ١٧٪ من حجم القوى العاملة الفلسطينية)، أما إذا ما أخذنا معطيات العام المنصرم بشكل منفصل، فسنجد أن حجم العمالة في قطاع البناء وصلت إلى ٧٨ الفا أي ما نسبته ٣٥٪ زيادة عما كان عليه الحال في العام ١٩٩٨. وهذا القطاع لا يعتمد فقط على الظروف الاقتصادية، بل كما أشير آنفا على الاستقرار السياسي والأمني كذلك.

أما النقلة النوعية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٨٧، فقد تمثلت في التحول صوب الخدمات، وخاصة الخدمات غير الحكومية. وقد شهد قطاع الخدمات انتعاشا ملموسا بحيث وصلت مساهمته في الناتج القومي الإجمالي ما نسبته ٥٧,٧٪ في العام ١٩٨٧. من ناحيتها، فإن الخدمات المقدمة من القطاع الخاص (خدمات أخرى) قد شهدت نقلة نوعية بدورها حيث ارتفعت من ٣٤٪ في العام ١٩٧٠ لتصل إلى ٤٧٪ في العام ١٩٨٧. وتعد مساهمة هذا القطاع لافتة للنظر كون مثل هذه المساهمة غير شائعة في إطار تطور أداء القطاعين الزراعي والصناعي. من جهة أخرى، فإن الخدمات الحكومية لذات الفترة قد شهدت تراجعا كبيرا لتصل إلى ١٠٪ في العام ١٩٨٧ بعد أن كانت في حدود ١٥٪ في العام ١٩٧٠. ويعزى الارتفاع في مستوى خدمات القطاع الحكومي في الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٧، إلى التوجهات السياسية نحو هذا المنحى غداة توقيع اتفاقيات كامب ديفد. وقد تمثلت هذه التوجهات في إنشاء الإدارة المدنية وإقامة وتمويل ما عرف بروابط القرى[٢٥] كقيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسعي لخلق وقائع جديدة على الأرض من خلال بناء المزيد من المستعمرات والذي أدى بدوره إلى زيادة ملحوظة في الخدمات الحكومية[٢٦].

25. The Village Leagues were sponsored, financed, and armed by the military authorities as an alternative leadership to the PLO. Between 1981-83 the Village Leagues received $20.8 million from the public budget (see Benvenisti, M. (et al), (1988), p.220).

26 By 1986 a total of 109 Jewish settlements had been built on the West Bank, 60 of which had been established between 1980 and 1985. The building of roads, electrical and telephone grids serving these settlements is partially financed by the military government, and this spending is included in the

وبعد العام ١٩٩٥، استمر قطاع الخدمات الخاص بتقديم مساهمة تفوق الوضع الطبيعي في الناتج القومي الإجمالي، بحيث وصل إلى ما قيمته ٤٨٪. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار القيود المفروضة بغرض إعاقة التنمية في القطاعات الأخرى، والحجم الهامشي، ولكن المهم جدا، للعمالة الفلسطينية في "إسرائيل" والمستعمرات، ودعم الجهات المانحة لموازنة السلطة الفلسطينية، نجد أن قطاع الخدمات لا يزال في نمو مضطرد. ففي العام ٢٠١١، ساهم قطاع الخدمات بما نسبته ٢٧,٢٪ من الناتج القومي الإجمالي قياسا بما نسبته ١٢,٥٪ في العام ١٩٩٥. ومنذ العام ١٩٩٥، شهد القطاع العام نموا ملموسا بحيث وصلت مساهمته في الناتج القومي الإجمالي إلى ٢٧,٢٪ في العام ٢٠١١ بعد أن كانت هذه المساهمة في حدود ١٢,٥٪ في العام ١٩٩٥ وعادت النسبة إلى التراجع مجددا في العام ٢٠١٢ لتقف عند حدود ٢١٪. ويعود هذا الانخفاض لتوجهات الجهات المانحة للضغط على السلطة الفلسطينية لتخفيف الاكتظاظ الوظيفي الزائد في دوائرها. إلا أن الحقيقة تكمن في أن هذا التقليص في الدعم مرده إلى الأزمة المالية التي تعاني منها الدول المانحة. وكانت السلطة الفلسطينية قد شرعت منذ العام ١٩٩٥ بتوظيف الأفراد في مؤسساتها بناء على اعتبارات حزبية وفئوية حيث جاءت معظم عمليات التوظيف لضمان التأييد الجماهيري للسلطة وكذلك للحد من نسبة البطالة العالية المتفشية في أوساط الفلسطينيين في تلك الحقبة. وقد جاء ذلك في فترة أقرت فيها غالبية الدول بهذه الحتمية وباركت السياسة الفلسطينية في هذا السياق. إلا أن هذا الوضع استمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومع حلول العام ٢٠١٢، فإن مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج القومي الإجمالي ناهزت ٧٠٪ بينما استوعب القطاعين ما مجموعه ٥٥٪ من حجم التشغيل في فلسطين المحتلة.

وكما ورد سلفاً، فإن مصادرة الأراضي والممتلكات إضافة إلى عملية دمج وإقصاء السوق الفلسطينية مع ومن السوق الإسرائيلية وكذلك إغلاق السوق الإسرائيلية في وجه المنتجات الفلسطينية قد استمرت بشكل ممنهج حيث دفعت السوق الفلسطينية للاعتماد بشكل كلي على نظرتها الإسرائيلية ليشكل ذلك المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي وبالتالي التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

item `public services' of the West Bank GDP figures used in Table I.

جدول رقم ٣: قيمة ونسبة الصادرات والواردات ما بين الضفة الغربية والأردن و"إسرائيل" (ألف دولار):

					النسبة		
السنة		الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	$الواردات	الميزان التجاري
1970	المجموع	30,500	64,900	(34,400)			100%
	«اسرائيل»	16,300	54,700	(38,400)	53%	84%	112%
	الأردن	13,800	3,600	10,200	45%	6%	-30%
	غيرها	400	6,600	(6,200)	1%	10%	18%
1975	المجموع	109,000	230,100	(121,100)			100%
	«اسرائيل»	69,900	204,000	(134,100)	64%	89%	111%
	الأردن	34,700	5,000	29,700	32%	2%	-25%
	غيرها	4,400	21,100	(16,700)	4%	9%	14%
1980	المجموع	189,000	403,700	(214,700)			100%
	«اسرائيل»	111,300	350,500	(239,200)	59%	87%	111%
	الأردن	76,000	5,500	70,500	40%	1%	-33%
	غيرها	1,700	47,700	(46,000)	1%	12%	21%
1987	المجموع	228,200	639,100	(410,900)			100%
	«اسرائيل»	160,500	580,700	(420,200)	70%	91%	102%
	الأردن	66,400	9,400	57,000	29%	1%	-14%
	غيرها	1,300	49,000	(47,700)	1%	8%	12%
1995	المجموع	394,177	1,658,191	(1,264,014)			100%
	«اسرائيل»	364,031	1,460,379	(1,096,348)	92%	88%	87%
	الأردن	24,200	8,745	15,455	6%	1%	-1%
	غيرها	5,946	189,067	(183,121)	2%	11%	14%
1996	المجموع	339,467	2,016,056	(1,676,589)			100%
	«اسرائيل»	319,247	1,743,190	(1,423,943)	94%	86%	85%
	الأردن	15,303	6,990	8,313	5%	0%	0%
	غيرها	4,917	265,876	(260,959)	1%	13%	16%
1999	المجموع	372,148	3,007,227	(2,635,079)			100%
	«اسرائيل»	360,462	1,853,648	(1,493,186)	97%	62%	57%
	الأردن	8,435	24,556	(16,121)	2%	1%	1%
	غيرها	3,251	1,129,023	(1,125,772)	1%	38%	43%
2000	المجموع	400,857	2,382,807	(1,981,950)			100%
	«اسرائيل»	369,680	1,739,541	(1,369,861)	92%	73%	69%
	الأردن	8,185	24,556	(16,371)	2%	1%	1%
	غيرها	22,992	618,710	(595,718)	6%	26%	30%
2008	المجموع	558,446	3,466,168	(2,907,722)			100%
	«اسرائيل»	499,423	2,794,829	(2,295,406)	89%	81%	79%
	الأردن	34,122	48,122	(14,000)	6%	1%	0%
	غيرها	24,901	623,217	(598,316)	4%	18%	21%
2009	المجموع	518,355	3,600,785	(3,082,430)			100%
	«اسرائيل»	453,494	2,651,129	(2,197,635)	87%	74%	71%
	الأردن	28,855	48,122	(19,267)	6%	1%	1%
	غيرها	36,006	901,534	(865,528)	7%	25%	28%

المصدر: مكتب الإحصاء الإسرائيلي ١٩٩١– القدس (مركز القدس للإحصاءات) رقم ٤٢ الجدول ٢٧,١١ صفحة ٧١٩ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: نتائج التجارة الخارجية، عدة مجلدات.

١. التجارة:

كما لاحظنا في الصفحات السابقة من هذه الدراسة، فإنه ومنذ العام ١٩٩٥ لم يكن هناك أي تحسن ملموس لا في البنى الاقتصادية ولا في ظروف وخصائص علاقات الإنتاج والقدرة الإنتاجية والتي راوحت مكانها إن لم تكن قد تدهورت. ومن ابرز نتائج السياسة الإسرائيلية المجحفة التي استهدفت الاقتصاد الفلسطيني، أن القدرة الإنتاجية للقطاعات المنتجة في الاقتصاد المحلي لم تتعد حدود ٦٠٪ من قدرتها العامة[٢٧]. عدا عن ذلك، فإن هناك تكاليف إضافية تضاف على تكاليف التجارة (كما سيتضح فيما سيلي) مما أدى إلى تقسيم العمل بطريقة غير متوازنة في المجتمع الفلسطيني واثر على تخصص القطاعات الإنتاجية المختلفة وبالتالي قلل من العائدات التي يمكن للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة أن تجنيها.

ولا يخفى على احد أن التجارة في العالم المعاصر تتم وفق نظام التبادل اللا متكافئ الذي يعني أن الضعيف يخسر في التبادل. إلا ان الوضع الفلسطيني هو وضع أشد سوء من ذلك. ففي ظل الواقع المعاش والقيود التي تفرضها "إسرائيل"، فإن التجارة الفلسطينية سواء مع "إسرائيل" أو مع دول أخرى غيرها، لا تأتي بالمردود المتوقع منها في سياقات طبيعية. وكما هو موضح في الجدول رقم ٣ أعلاه، فإنه وحتى العام ٢٠٠٩، فإن "إسرائيل" ما تزال تستحوذ على نصيب الأسد من المعاملات التجارية الفلسطينية بحيث تشكل المصدر لما يقرب من ٧٤٪ من قيمة الواردات الفلسطينية وتستقبل أكثر من ٨٧٪ من صادرات الضفة الغربية. ومن المفيد هنا أن نتذكر بأن هذه هي الحالة منذ أواسط العقد الثامن من القرن الآفل.

أما بروتوكول باريس الاقتصادي، فدعا إلى تحرير التجارة ما بين "إسرائيل" والمناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية باستثناء قيود فرضت على ستة منتجات زراعية على أن يتم البت في أمرها بعد العام ١٩٩٨. إلا أن الأمور لم تتضح في هذا السياق. وفي مقابلة أجريت مع احد أصحاب مزارع الدجاج البياض بغرض إتمام هذه الدراسة، يتضح أن تصدير البيض إلى "إسرائيل" كان محظورا من ضمن المنتجات الستة التي وردت في البروتوكول الاقتصادي. وفيما لو سمح لهذا المزارع أن يصدر إنتاج مزرعته إلى "إسرائيل"، فإن الأسعار هناك تزيد بنسبة ٢٥٪ عما هي عليه في رام الله وسوقها. وعند الحديث عن تركيم راس المال، تم توجيه السؤال إلى احد أصحاب المزارع المروية فيما لو كان مسموحا له تصدير منتجات الخيار والطماطم إلى "إسرائيل"، فرد بالإيجاب. وهذا يشكل دليلا على التعامل الانتقائي مع بروتوكول باريس الاقتصادي من قبل الحكومة الإسرائيلية وقدرتها على فرض ما تشاء على البروتوكول من اجل حماية مصالحها في المقام الأول.

27. World Bank, 2006, p. 18.

وحسب بروتوكول باريس المشار إليه، فإن السلطة الفلسطينية ستتمتع بمرونة محدودة في تطبيق سياسة الواردات خاصة فيما يخص قائمتين من المنتجات والتي يسمح للفلسطينيين باستيراد كميات محدودة منها (المادتين الأولى والثانية من البروتوكول)، كما أن البروتوكول قيد كميات الواردات المسموح للسلطة الفلسطينية جلبها تتضمن قائمة من الأدوات والماكينات الخفيفة (القائمة ب حسب ما ورد في البروتوكول) حيث اشترط البروتوكول أن تكون الواردات الفلسطينية مطابقة للمعايير الإسرائيلية. وقد أعطي كل طرف الحق في تقدير قيمة الضرائب التي يفرضها باستثناء ضريبة القيمة المضافة أو ما تعرف بضريبة المبيعات والتي لا يحق للفلسطينيين تحديدها بأقل من ١٥ ٪، أي ما نسبته ٢٪ اقل من قيمتها في "إسرائيل" والتي كانت ١٧٪ عشية توقيع البروتوكول المشار إليه (النقطة ٣ من المادة ١٥ من بروتوكول باريس). وتستمر السلطة الفلسطينية في الاعتماد على الشيكل الاسرائيلي كوحدة العملة المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية مع الاعتراف بإمكانية استخدام الدولار الأمريكي والدينار الأردني في المعاملات المالية، كما نص البروتوكول على تحديد الكميات التي يسمح للفلسطينيين استيرادها من بعض المنتجات التي تناولها البروتوكول.

وقد قاد بروتوكول باريس الاقتصادي إلى وضع السلطة الفلسطينية تحت رحمة نظام الجمارك والضرائب المفروضة على الواردات حسب القوانين الإسرائيلية. وقد عرفت "إسرائيل" الواردات الفلسطينية بطريقة لا تخدم إلا مصالحها بحيث أشارت في هذا السياق إلى أن الواردات الفلسطينية هي البضائع التي يستوردها الفلسطينيون مباشرة من دول العالم عبر "إسرائيل" وتحمل إشارة إلى أنها ستجمرك من قبل الفلسطينيين. إلا أن هذه الواردات لا تشمل البضائع التي يستوردها الفلسطينيون من دول أخرى عبر وسيط "إسرائيل"ي. وفي العادة، فإن النوع الأخير من الواردات والذي يعتبر واردات غير مباشرة من "إسرائيل"، يتم التعامل معه وكأنه منتجات "إسرائيل"ية تستورد من هناك، حيث شكلت هذه البضائع ما قيمته ٣٠– ٤٠٪ من حجم الواردات الفلسطينية[٢٨]، مع العلم أن بعض المصادر (كنفاني، ،، ١٩٩٦) تشير إلى أن الحجم الحقيقي لهذه الواردات وصل إلى ٨٠٪ من قيمة الواردات الفلسطينية (خالدي، ٢٠١٠). وبالرغم من اعتماد الفلسطينيين على مصدر واحد للواردات، إلا أن الحقيقة مجافية لما تدعيه "إسرائيل" إذ ليس صحيحا أن اغلب الواردات الفلسطينية تأتي من "إسرائيل". إلا أن هذا الوضع قد زاد من اعتماد الفلسطينيين على الوسطاء الإسرائيليين وليس على الاقتصاد الإسرائيلي كمصدر أساسي للواردات ومع ذلك فان الاقتصاد الإسرائيلي نجح في جني المنافع الجمة جراء ذلك.

28. Kanafani, N., Trade Relations between Palestine and Israel – Customs Union or Free Trade Area?, (Palestine Economic Policy Research Institute. Ramallah, 1996), quoted in UNCTAD, The Palestinian economy: Macroeconomic and trade policy making under occupation, p.12.

من الواضح أن نسق التجارة الفلسطيني وخصائصها لم يتغيرا بعد العام ١٩٩٥. حيث أن "إسرائيل"، وكما هو موضح في الجدول رقم ٣ أعلاه، تبقى الشريك التجاري الأول للفلسطينيين وتراجع دور الأردن بالرغم من أن هناك نشاط تجاري مع الأردن يخص البضائع الواردة في المادة ١ و ٢ أ في بروتوكول باريس الاقتصادي. إلا أن المرونة الممنوحة للفلسطينيين فيما يخص الواردات، غدت غير ذات قيمة إذ أشار تقرير للبنك الدولي إلى أن المنتجات الواردة في القوائم أ ١ و أ ٢ وكذلك في القائمة ب (من بروتوكول باريس الاقتصادي)، لم يتجاوز الوارد منها ٥٠٪ من حصة الفلسطينيين باستثناء اللحوم والمواشي الحية في العامين ٢٠٠٤– ٢٠٠٥ وهناك عدد كبير من البضائع لم يتم استيرادها أصلا (حسب معطيات دائرة الجمارك الإسرائيلية). وبما أن السلطة الفلسطينية لم تفرض ضرائب مختلفة عن تلك المفروضة في "إسرائيل" فيما يخص البضائع المدرجة في القائمة ب، فإن هذه القائمة من الواردات لم تفعل[٢٩]. ويعتبر تراجع الأردن من المرتبة الثانية للشركاء التجاريين للسلطة الفلسطينية لصالح الاتحاد الأوروبي بينما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة، دليلا على قضيتين أساسيتين. فقائمة البضائع المدرجة ضمن ملحق أ ١ و أ ٢ محدودة للغاية من حيث الكم ولا يمكن زيادة حجمها إلا بتدخل من اللجنة الأوروبية الاقتصادية المشتركة ولجنة الخبراء الفرعية مما دفع الفلسطينيين للتوجه نحو الدول الأوروبية لزيادة كمية الواردات من البضائع المذكورة. وثانيا، فإن الاتجار مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يعتبر شكلا من أشكال المساعدات المشروطة إضافة إلى أن "إسرائيل" قد وقعت، ومنذ أواخر ثمانينات القرن الماضي اتفاقيات للتجارة الحرة مع الجهتين المشار إليهما. كما أن "إسرائيل" فرضت قيوداً أخرى على التجارة الفلسطينية مع دول العالم الأخرى، من خلال فرض معايير معقدة وخصائص محددة للبضائع المسموح باستيرادها حيث أن هذه القيود وكما تشير منظمة اونكتاد، فإن المطالب التعسفية أصبحت تشكل عائقا كبيرا في وجه الحركة التجارية الفلسطينية وتحد من نشاط هذا القطاع[٣٠].

٣,١: العقبات وتكاليف التجارة:

هناك العديد من العقبات والقيود المفروضة من قبل "إسرائيل" والتي تواجه التجارة الداخلية والخارجية الفلسطينية. وفي هذا الجزء من الدراسة، سنتناول بالتفصيل هذه العقبات التي تقف حائلا بين الفلسطينيين وأنشطة الاستيراد والتصدير الطبيعية. وتكمن المعضلة الرئيسة التي تواجهها التجارة الفلسطينية سواء مع "إسرائيل" أو بقية دول العالم في القيود التي يفرضها الاحتلال على المعاملات التجارية تحت ذرائع أمنية واهية حيث أدى ذلك إلى زيادة مخيفة في تكاليف المنتجات الفلسطينية وبالتالي حد من قدرتها التنافسية. وحتى في غياب القيود المفروضة بحجج أمنية، فإن وجود الحواجز العسكرية سواء الثابتة منها أو تلك الفجائية أو ما تعرف بالحواجز الطيارة، كفيل بإعاقة حركة البضائع الفلسطينية وبالتالي زيادة تكاليف النقل مما يزيد من أسعار الواردات والصادرات.

29. World Bank, 2006, footnote 82, p.47.
Ibid, p. 12.

30. Ibid, p. 12.

وتكمن التكاليف الإضافية التي تتكبدها التجارة الفلسطينية نتيجة للقيود التي تفرضها "إسرائيل" لدواع أمنية فيما يلي:

إجبار الشاحنات الفلسطينية على استلام البضائع عند النقاط الحدودية (ما يسمى المعابر) من الشاحنات الإسرائيلية وعدم السماح للفلسطينيين بنقل البضائع مباشرة من الموانئ الإسرائيلية وبالتالي فإن الفلسطيني يحتاج لاستخدام شاحنتين لنفس الشحنة، الأولى "إسرائيلية، وهي باهظة التكاليف نتيجة لارتفاع تكلفة المواصلات في "إسرائيل"، والثانية شاحنة فلسطينية، يضاف إلى ذلك الخسارة الناجمة عن تلف بعض المنتجات كنتيجة لعمليات التحميل والتنزيل المتكررة. وقد قامت "إسرائيل" بفرض سياسة تبادل البضاعة ما بين الشاحنات الفلسطينية والإسرائيلية منذ العام ٢٠٠٠ مع انطلاقة الانتفاضة الثانية، إلا أنها باتت تشكل أحد ملامح التبادل التجاري بين الطرفين. وحسب تقرير للبنك الدولي، فإن هذه السياسة تفرض تكاليف إضافية على البضائع الواردة إلى الفلسطينيين تصل إلى ٨٦ دولاراً أمريكيا لكل شاحنة.

وبالإضافة إلى ما سلف، هناك مجموعة من الحواجز العسكرية الإسرائيلية الثابتة والمتنقلة والتي أشير إليها في القسم الثاني السابق، حيث أن هذه الحواجز تعيق الحركة وبالتالي تزيد من تكاليف الإنتاج وبالتالي تزيد من أسعار المنتجات. وبدلاً من أن يكون بإمكان الفلسطينيين تسويق شحنتين أو ثلاثة في فترة زمنية ما، لا يستطيعون تسويق أكثر من شحنة واحدة. وقد قدرت التكاليف الإضافية على التجارة الفلسطينية في العام ٢٠٠٥، في ذروة القيود الأمنية التي يفرضها الاحتلال، بنسبة ١٠٠٪ زيادة على التكاليف الطبيعية[٣١]. وبالرغم من أن عدد الحواجز العسكرية الثابتة قد تراجع إلى حد ما، إلا أن الموجود منها اليوم كفيل بزيادة تكاليف التجارة بسبب زيادة الوقت المطلوب لنقل البضائع وزيادة المسافات المطلوب قطعها وبالتالي فإن ذلك كله يضاف إلى تكاليف الإنتاج مما يؤثر على القدرة التنافسية لأسعار المنتجات الفلسطينية.

وقد أدت القيود الإسرائيلية إلى زيادة تكاليف الأعمال في فلسطين وبالتالي أثرت، وإن بشكل غير مباشر، على فرص الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا بد من التذكير هنا أن الإجراءات الإسرائيلية المذكورة قد أثرت بشكل كبير على الاستثمارات الخارجية في قطاع الصناعة لكون المستثمرين غير مستعدين للمغامرة في استثمارات تكون فيها تكلفة الإنتاج عالية جدا وتفوق الناتج من الصناعة.

وهناك تكاليف إضافية يتكبدها الفلسطينيين تحت ذرائع أمنية (في الواقع لا علاقة لها بالقضايا الأمنية) وهذه التكاليف تدفع في النقاط الحدودية والموانئ التي تستقبل الواردات أو التي تنطلق منها الصادرات. ومنذ الأيام الأولى للاحتلال، يتم التعامل مع التجار الفلسطينيين والصادرات والواردات الفلسطينية بطريقة تختلف عما هو عليه الحال بالنسبة لل"إسرائيل"يين وصادراتهم وارداتهم.

31. Ibid, p. 30.

فبداية، يلاحظ أن تخليص البضائع الفلسطينية سواء في الموانئ البحرية أو المعابر البرية التي تسيطر عليها "إسرائيل" بالمطلق، يتطلب وقتا أطول منه في حالة البضائع القادمة إلى "إسرائيل" أو الصادرة منها. فالبضائع الفلسطينية تخضع للفحص الأمني المشدد في حالتي الصادرات أو الواردات بينما لا تتعدى نسبة البضائع الإسرائيلية التي تخضع لمثل هذا الإجراء، ١٥– ٢٠٪ من حجم الصادرات والواردات. وفي حالة تقرر فحص شحنة ما من الصادرات أو الواردات الإسرائيلية، فإن ذلك يتم في مدة تتراوح بين يوم وبعض يوم، بينما الشحنات الفلسطينية تحتاج لأسبوع كحد ادنى قبل فحصها والإفراج عنها. وفي حال لم يتجاوز حجم الشحنة الأطنان العشرة، فإن التاجر الفلسطيني لا يلزم بدفع أجرة تخزين خلال الأيام الأربعة الأولى من وضعها بانتظار الفحص الأمني، ويتم استيفاء رسوم التخزين من التجار الفلسطينيين منذ اليوم الخامس وتفرض نفقات تخزين إضافية باهظة في حالة تجاوزت المدة الشهر قبل الإفراج عن البضائع الفلسطينية المصدرة أو تلك الواردة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن ناحية رقمية، فإن تكلفة الصادرات الفلسطينية تزيد بما نسبته ١١٪ عن نظيرتها الإسرائيلية وتحتاج لما زيد عن ٥٢ يوما إضافية قبل الإفراج عنها مقارنة بالبضائع الموجهة للسوق الإسرائيلية، أما الواردات، فإن تكلفتها تزيد بنسبة ١١٪ ومدة عشرين يوما تأخير مقارنة بنظيرتها الإسرائيلية. وهذا لا يشمل أيضا الخسارة التي يتكبدها رأس المال نتيجة لتجميد البضائع في المخازن الإسرائيلية. أما في حالة رغبة التاجر الفلسطيني تجنب الضغط الناجم عن هذه الإجراءات، فإن الحل يتمثل في اللجوء إلى وسيط إسرائيلي ضمن ما يسمى بعملية الاستيراد لصالح آخرين بحيث أن تكلفة هذه العملية تتراوح بين ١٠– ٢٥٪ من تكلفة الشحنة الواردة[٣٢]. إلا أن الفلسطينيين يجدون أنفسهم في النهاية يدفعون تكاليف شبيهة إلى حد ما بالتكاليف المدفوعة في حالة الاستيراد المباشر وإن كان ذلك أقل قليلاً. إلا أن العديد من التجار الفلسطينيين يفضلون هذه الطريقة لتجنب الإنهاك الذي يتعرضون إليه والضغط النفسي في حالة الاستيراد من الخارج بشكل مباشر إضافة إلى تعرضهم للتمييز العنصري من قبل السلطات الإسرائيلية. وهناك قضية أخرى تتمثل في منع الفلسطينيين من استخدام خطوط الطيران الرخيصة نسبياً للصادرات والواردات ويفرض عليهم التعامل فقط مع شركات النقل الجوي عالية التكلفة[٣٣].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية ومن أجل تجنب شح المواد الخام كنتيجة للقيود الإسرائيلية على الواردات، تضطر لتخزين كميات كبيرة من هذه المواد من أجل ضمان استمرارية عملية الإنتاج وتدفق السلع على السوق المحلية. وهذا أدى بدوره إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما انعكس في النهاية ارتفاعاً على الأسعار وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.

32. Ibid, pp. 32-33.

33. Ibid, p. 32.

الخلاصة:

هل سياسة التنمية القائمة على التصدير واقعية في السياق الفلسطيني؟ حسب ما ورد في موجز الدراسة، فإنه وإذا ما أخذنا طبيعة الموارد في فلسطين، سواء الطبيعية منها أو البشرية، فإن استراتيجية التصدير لا يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق التنمية.

ولكن حتى لو افترضنا أن التجارة ممكنة بوصفها طريقة للتنمية، فإن الحالة الفلسطينية تتحدد بملامح لا نظير لها. ومن ذلك عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تحديد أو تطوير استراتيجية وطنية فيما يخص التجارة. وحتى في حالة رغبتها في اعتماد استراتيجية تنموية قائمة على التصدير، فإن ذلك من غير الممكن. فالفرضية الأولى التي نقدمها في هذا السياق تحوم حول ضرورة تمتع التجارة الفلسطينية بالقدرة التنافسية على مستوى السوق المحلية، بمعنى أن يتم استخدام كافة عناصر الإنتاج المحلية المتاحة من اجل إنتاج السلعة المقصودة. وفي هذا السياق، يشار إلى أن البطالة في أوساط القوى العاملة تصل ١٩٪ حسب التعريف الناعم لمنظمة العمل الدولية للبطالة، أما إذا ما أضفنا إلى هذه النسبة من هم في سن العمل من العاطلين أو المشتغلين في مجال توفير عناصر الإنتاج للصناعة، فإن البطالة ترتفع لتصل إلى ٢٥٪. أما الفرضية الثالثة التي اعتمدنا عليها في دراستنا، فتقضي أن يكون هناك مساواة في الأجور في أوساط العاملين في مختلف الصناعات. إلا أن ذلك غير متاح في السياق الفلسطيني حيث أن الاختلاف لا يقف فقط عند حدود الفروق في الأجور بين الصناعات المختلفة، بل يتعداه إلى وجود فروق في أوساط العاملين في ذات الصناعة كما هو موضح في الجدول رقم ٤ التالي والذي يتناول الأجور في احد عشرة محافظة فلسطينية.

ففي جنين، لا بد من رفع نسبة الأجور بمعدل ٣٢,٧٪ لتساوي نظيرتها في رام الله. وكما يتضح من الجدول، فإن الأجور تنخفض كلما اتجهنا بعيدا عن القدس ورام الله شمالا أو جنوبا. وهذا ما يفسر ما أطلقت عليه سارة روي تسمية الدمج والإقصاء للمناطق الفلسطينية، ليس في الاقتصاد الإسرائيلي وحسب، بل وفي داخل الاقتصاد الفلسطيني ذاته بحيث باتت كل محافظة فلسطيني معزولة تماما عن بقية المحافظات.

جدول رقم ٤: معدلات الأجور اليومية للعاملين في إحدى عشرة منطقة فلسطينية خلال العام ٢٠١٠:

المنطقة	الأجر اليومي	قياسا مع معدل الأجور في رام الله
جنين	٧٥,٣	٣٢,٧٪-
طوباس	٧٩,٦	٢٥,٥٪-
طولكرم	٧٦,٨	٣٠,٠٪--
نابلس	٧٤,٩	٣٣,٠٪-
قلقيلية	٧٦,١	٣١,٣٪-
رام الله	٩٩,٩	
أريحا	٧٥,٧	٣٢,٦٪-
القدس	١١٣,٦	١٢,١٪+
بيت لحم	٩١,٩	٩,٧٪-
الخليل	٧٧,٨	٢٨,٤٪-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة ٢٠١٠

الجدول رقم ٥: مراجعة لمخاطر ومنافع تحرير التجارة والخيارات المتاحة

الخيار	المنافع	المخاطر	المتطلبات
الخيار الأول: تعميم نصوص بروتوكول باريس الاقتصادي وتطبيق بنوده	حرية وصول غير مقيدة للسوق الإسرائيلية والاندماج مع اقتصاد أكثر تطورا		التطبيق الكامل لبروتوكول باريس الاقتصادي وعلاقات تعاون جدية بين الطرفين

الخيار الثاني: توفر حدود خاضعة للسيطرة الفلسطينية	تحصيل الرسوم الجمركية مباشرة من قبل السلطة الفلسطينية	القيود المفروضة من قبل «إسرائيل» بحجج ما يسمى الأمن، ضعف الأداء الفلسطيني في مجال تحصيل الجمارك	على «إسرائيل» التعامل مع الشحنات الموجهة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المعايير العالمية وليس حسب الاشتراطات الأمنية الإسرائيلية تعزيز أداء إدارة الجمارك الفلسطينية
الخيار الثالث أ: استقلالية التجارة الفلسطينية واعتماد سياسة ليبرالية في التجارة من قبل الطرفين	منافع قياسية من الليبرالية التجارية الثنائية من خلال الحد من سياسة التمييز ضد التجارة الفلسطينية وتعزيز سيطرة الفلسطينيين على المصادر الطبيعية كونها تشكل ميزة تنافسية كبيرة.	احتكار التجارة الخارجية من قبل مجموعة ضيقة من أصحاب النفوذ والمصالح، ضعف العائدات الجمركية، وإغلاق السوق الإسرائيلية في وجه الصادرات الفلسطينية وإمكانية زيادة دمج الاقتصاد الفلسطيني مع الإسرائيلي.	استقلالية الجمارك كما وردت في البند السابق التزام جدي بتطبيق سياسة ليبرالية في مجال التجارة الخارجية
الخيار الثالث ب: ما ورد في الخيار الثالث أ إضافة إلى اعتماد النهج الليبرالي في التجارة بما يشمل إدارة مشتركة للحدود	وصول أسهل للسوق الإسرائيلية من قبل الفلسطينيين	استثناء المنتجات الزراعية من المنطقة الجمركية المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتجاهل شهادة المنشأ بوصفها من معيقات التجارة الخارجية	نفس الافتراضات التي وردت في الخيار الثالث أ أعلاه

كما وردت في تقرير للبنك الدولي: النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة: الفرص والمهددات، القسم الأول من المجلد الرئيس: مجموعة العمل للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (واشنطن، منشورات البنك الدولي، أيلول ٢٠٠٦، ص. ٥٣)

وهناك دائماً معضلة الاحتلال. ذلك أن "إسرائيل"، ولدواع أمنية فارغة، قد تصرفت بعكس ما ينص عليه بروتوكول باريس الاقتصادي. ولأسباب مبهمة، ما يزال البنك الدولي وغيره من المؤسسات الشبيهة والدول الغربية، يغالطون الحقيقة ويتبنون الافتراض ذاته.

وتخفق دراسات البنك الدولي في رؤية الحقيقة الكامنة في فكرة انه ومهما فعل الفلسطينيون، فإن هدف الحركة الصهيونية قبل كل شيء هو مصادرة الأراضي الفلسطينية، ليس ذلك وحسب، بل كذلك تفريغ المناطق المحتلة من سكانها (التطهير العرقي) وضم هذه المناطق إلى "إسرائيل". وفي ظل عدم مقدرة "إسرائيل" على إعادة ما فعلته في العام ١٩٤٨ ونجاحها في تطهير أجزاء من الأراضي التي احتلتها من سكانها الفلسطينيين الأصليين وبوسائل شتى، وفي ظل الإصرار الفلسطيني على التمسك بالأرض، فإن الحل لدى المؤسسة الصهيونية يكمن في خلق بديل يتمثل في الزج بالفلسطينيين في كانتونات ومعازل وجزر متناثرة لا يربطها أي رابط. ولا تزال الحركة الصهيونية تنظر إلى الفلسطينيين بوصفهم شوكة في حلق اليهود (كما أشار إلى ذلك بينت المقتبس في الصفحات الأولى من الدراسة). وتسعى "إسرائيل" إلى تحقيق هدفها المتمثل في إقامة دولة يهودية نقية خالية من أي مجموعات سكانية من غير اليهود عبر عزل الفلسطينيين ومنع أي تماس معهم.

وبالمختصر المفيد، يمكن القول أن ما من إمكانية أمام الفلسطينيين لاعتماد نظام تجاري محدد في ظل الظروف القائمة على الأرض وعلاقات الهيمنة التي تفرضها "إسرائيل" كقوة احتلال على الفلسطينيين. والحل الوحيد المتاح أمام الفلسطينيين ستمثل في تطوير استراتيجية تنموية ليبرالية حيث أن هذه السياسة أو الاستراتيجية كفيلة بالحد من السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين واقتصادهم الوطني ونشاطاتهم الاقتصادية. ويبقى النموذج الاقتصادي الأمثل الذي يكفل للفلسطينيين تنمية حقيقية هو النموذج الاقتصادي الذي اعتمدته "إسرائيل" نفسها في بداية إنشائها.

من حيث المبدأ فإن إجابة السؤال حول مدى واقعية تطبيق استراتيجية تنموية قائمة على التصدير في فلسطين، هي بالنفي. ولا يعزى السبب هنا إلى عدم مقدرة الفلسطينيين على اعتماد هكذا استراتيجية، أو إلى عدم نزاهة نظام التبادل الدولي في السياق الرأسمالي العولمي الراهن فحسب، بل لكون "إسرائيل" أيضاً تهيمن على المناطق الفلسطينية المحتلة وتسعى لتقويض أي توجه تنموي فلسطيني. وكما خلصت إليه سارة روي في دراستها عن غزة، فإن "إسرائيل" تستخدم القوة العسكرية من اجل إعاقة التنمية في فلسطين سواء في ظل وجود عملية سلام أو غيابها. وفي الحقيقة، فإن إجراءات إعاقة وتقويض التنمية في فلسطين وصلت إلى مرحلة لم يكن احد يتخيلها حتى بعد توقيع اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي.

Memorandum Growth in West Bank and Gaza: Opportunities and Constraints, Volume 1: Main Volume (In Two Volumes), Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, (Washington D.C., World Bank Publication, September 2006), http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2006/10/24/000011823_20061024125708/Rendered/PDF/36320.pdf

- Jerusalem Post, 20,000 Palestinians working in settlements, survey finds, by Khalid Abu Toameh, August 15, 2013. http://www.jpost.com/Middle-East/20000-Palestinians-working-in-settlements-survey-finds-323222

Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, February 1999).

- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book369.pdf
- Roy, S., The Gaza Strip The Political Economy of De-development, (Washington D.C., Institute of Palestine Studies, 1995).
- United Nations Conference on Trade and Development, the Palestinian economy: Macroeconomic and trade policy making under occupation, (New York, United Nations Publication, 2012). http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2011d1_en.pdf
- World Bank, (IBRD), West Bank and Gaza Area **C** and the Future of the Palestinian Economy, (Washington D.C., World Bank Publication, October 2, 2013), pp. viii-x.http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/10/03/000456286_20131003173450/Rendered/PDF/AUS29220GZ0Are030Box379840B00OUO090.pdf
- World Bank, (IBRD), Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, (Washington D.C., World Bank Publication, September 25, 2013), http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCreportSep2013final.pdf
- World Bank (IRBD), Fiscal Crisis, Economic Prospects, The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, (Washington D.C., World Bank Publications, September 23, 2012).http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCReportFinal.pdf
- World Bank, (IRBD), West Bank and Gaza Country Economic

pdf

- PCBS, National Accounts at Current and Constant Prices (2008, 2009), (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, March, 2011). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1736.pdf
- PCBS, Labour Force Survey Annual Report: 2010, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, April, 2011). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1744.pdf
- PCBS, News Release Preliminary Estimates of Quarterly National Accounts
- (Third Quarter 2010), (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, January, 2011). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pressQ3-10_%20E.pdf
- PCBS, National Accounts at Current and Constant Prices (2004- 2007), (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, March, 2009). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1547.pdf
- PCBS, Foreign Trade Statistics Goods and Services Main Results – 2001, 2002, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, November, 2004). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1116.pdf
- PCBS, Foreign Trade Statistics Main Results 2000, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, October 2002). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book888.pdf
- PCBS, Foreign Trade Statistics Main Results: 1996, (Ramallah –

pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ22013E.pdf

- PCBS, Registered Foreign Trade Statistics Goods and Services, 2009 Main Results, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, March, 2011). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1733.pdf
- PCBS, Labour Force Survey Annual Report: 2010, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, 2011). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1744.pdf
- PCBS, Registered Foreign Trade Statistics Goods and Services, 2009 Main Results, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, March, 2011). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1733.pdf
- PCBS, Labour Force Survey Annual Report: 2009, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, April 2010). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1657.pdf
- PCBS, Economic Surveys Series, 2010 Main Results, Issue No. 16, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, October, 2011, and PCBS: Economic Surveys Series 2010). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1795.pdf
- PCBS, Agricultural Statistics 2006/2007, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, 2008). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1506.pdf
- PCBS, National Accounts at Current and Constant Prices (2007, 2008), (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, March, 2010). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1654.

Bibliography

- Benvenisti, M., "1986 REPORT: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank", (Jerusalem, West Bank Data Project, 1986).
- B'Tselem, Forbidden Roads: Israel's Discriminatory Road Regime in the West Bank, (Jerusalem, Information Sheet, August 2004).
- B'Tselem - The Israeli Information Centre for Human Rights in the Occupied Territories, Statistics on Settlements and Settler Population, (Jerusalem, Published: ١ Jan ٢٠١١, Updated: ٨ Aug ٢٠١٣) http://www.btselem.org/settlements/statistics
- B'Tselem, LAND GRAB Israel's Settlement Policy in the West Bank, (Jerusalem, May 2002). http://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf
- Development Studies Program, Birzeit University, Palestine Human Development Report 2004, (Birzeit, Development Studies Program, 2005).
- Halabi, U., Turner, A., and Benvenisti, M., Land Alienation in the West Bank: a Legal and Spatial Analysis, (Jerusalem: The West Bank Data Project, 1985),
- Husted, S. and Melvin, M., International Economics, 4th Edition, (Massachusetts, Addison-Wesley Educational Publishers Inc., 1997)
- PCBS, Labor Force Survey (April- June, 2013) Round (Q2/2013) Press Report on the Labor Force Survey Results, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, August 15, 2013). http://www.

tariffs on agricultural products. Indeed, with WBG importing almost all foods (around 30 percent of its total imports) from Israel, deep reduction in tariffs on these products would significantly lower prices of foods. While on purely economic grounds multilateral trade liberalization always produces the highest welfare returns, there are some arguments in favor of Option A combined with deeper, policy-induced integration.

The world Bank study failed to see that no matter what the Palestinian people do, the ultimate aim of the Zionist is to not only dispossess Palestinians of their land, but to expel (ethnically cleanse) Palestinians, and integrate their land into the Zionist State. If the success of 1948 could not be replicated today, and Palestinians who stubbornly refuse to leave, will have to be placed in enclosed and isolated blocks, enclaves, islands, mini-Bantustans, reservations or whatever you want to call them (remember Bennett called them a thorn in the butt), and build an iron wall around them that keeps them passive and harmless to the ongoing Zionist venture of establishing an exclusively Jewish state.

In short and in essence, no trade policy will be feasible, for Palestinians under the present power relationships on the ground in the region, as well as internationally. The most logical option Palestinians have before them is to develop a liberation-oriented development strategy. The output of such a strategy is the marginalization and elimination of Zionist control of Palestinian life in general and economic activity in particular. The best example of a unique and revolutionary model of development is the experience of the policies and strategy used to establish and then build Israel.

This has not been a purely economic analysis of the proposed export-oriented development option. This is because the problem is not simply an economic problem.

In essence, the answer to our question: Is an export oriented economic development strategy feasible within the Palestinian context in the Occupied Territories? The answer is a clear and resounding no it is not feasible. It is not the Palestinians cannot do it, but rather it is because the Israelis have had the power, and use this power, to forbid any form of Palestinian development, but rather as Sarah Roy has clearly shown, Israel uses its brut military power to implement its policy of de-development, a peace process or no peace process. Actually de-development has reached unprecedented levels beyond anything that could have been imagined possible before the start of the Oslo Accords and the Paris Protocol.

Table V: Review of Benefits and Risks of Foreign Trade Regime Policy Options

Trade Policy Options	Benefits	Risks	Requisites
Option A: Paris Protocol extended and implemented	Unlimited access to Israeli market and greater integration into a much more developed economy		Full implementation of Paris Protocol and cooperative relations
Option B: Option A but with customs borders	As above, plus customs revenues collected directly by PA	Israeli security measures on transit; weak PA customs administration	1. Israel's transit regime for WBG shipments in line with international practice (not special security measures); 2. Competent and disciplined customs administration
Option C1: Autonomy in trade policy combined with multilateral liberalization	Standard benefits from multilateral liberalization, thanks to removal of antitrade biases and allocation of resources to potentially most competitive sectors	Protectionism owing to capture of foreign trade policy by narrow interest groups; weak customs; loss of preferential access to Israel's markets and prospects for deeper integration	1. Customs as above in Option B item #2. 2. Credible commitment to liberal foreign trade policy, including free trade
Option C2: Option C1 plus bilateral liberalization, including FTA with Israel	As Above, plus better access to Israel's markets	Agricultural products may be taken out from Israel-PA FTA; rules of origin emerging as barrier	As in Option C1

Copied from: World Bank, (IRBD), West Bank and Gaza Country Economic Memorandum Growth in West Bank and Gaza: Opportunities and Constraints, Volume 1: Main Volume (In Two Volumes), Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, (Washington D.C., World Bank Publication, September 2006), p.53.

Posing the question of what is the best trade regime for the PTs, the World Bank considered four options in a study conducted in 2006, as shown above in Table V. The study concluded that "…Option A, that is, the current arrangements improved in line with the letter and spirit of the Paris Protocol, as the better option. Other studies identify either C1 or C2 as options generating higher welfare gains, mainly on the basis of much lower

Table IV: Average Daily Wage of Employees in the 11 Areas A in 2010

Region	Daily Wage Rate	Below/Above the Ramallah Average
Jenin	75.3	-32.7%
Tubas	79.6	-25.5%
Tulkarm	76.8	-30.0%
Nablus	74.9	-33.0%
Qalqilya	76.1	-31.3%
Salfiit	82.2	-22.0%
Ramallah	99.9	-
Jericho	75.7	-32.6%
Jerusalem	113.6	+12.1%
Bethlehem	91.9	-8.7%
Hebron	77.8	-28.4%

Source: PCBS, Labor Force Survey, 2010

Conclusion:

Is an export oriented economic development strategy feasible within the Palestinian context in the Occupied Territories? In the abstract, theoretical context, given the nature, quantities and qualities of Palestinian resources, both economic and human, an export oriented development policy is not a realistic option for increasing incomes, employment, poverty reduction, and development.

Even if trade is an appropriate way for development in Opt, the PA does not have the power to determine, or develop any economic policy regarding trade. Even if it wants to adopt an export-oriented policy, it cannot. The first assumption we are considering requires the domestic markets must be competitive, which also implies no unemployed factors of production, they are assumed to be fully employed. This is simply not the case. Unemployment of labor in the West Bank is around 19%, and if we consider underemployed this would rise to over 25 percent, and this is based on a very generous definition employment (ILO definition), which undermines the true level of underutilized factors of production. The third assumption we are considering requires an equalization of wages across all industries. This is not the case, there are not only significant wage differentials between industries, there is significant wage differentials within the same industry, but in differing locations, as Table IV shows for the 11 blocks or islands of Area A show.

Wages in Jenin have to rise by 32.7 percent to reach the wage level in the Ramallah district. You will notice as you move further away from Jerusalem and Ramallah traveling in north or south directions, wages tend to be lower. This is a reflection of what Roy calls integration and externalization of not only the PTs with Israel, but also of the blocks or islands it has created as a new reality in the PTs.

alone the mental stress of blatant discrimination. One more interesting fact is that Palestinians are banned from using the less expensive passenger airlines for importing or exporting goods, and are limited to the more expensive commercial cargo only flights.[36]

In addition to this, many Palestinian productive establishments to avoid being caught without raw materials, or other inputs by these delays at the port of entry, have been forced to increase the amount of stock or inventory of these goods, so as to guarantee a steady flow of production and therefore delivery of their products. This in turn further increases their cost of production, which further erodes their comparative advantage.

36. Ibid, p. 32.

In addition there is the system of fixed and mobile checkpoints identified above, in part 2. These delay movement of goods, and increase cost, per unit of output. Rather than being able to make three or more deliveries per given period of time, this is cut down. It was estimated that during 2005 at the height or restrictions this increased transport cost on major trading routes within the West Bank by over 100%.[34] Although the number of fixed checkpoints has gone down, what exists today still causes more travel time and distance and therefore cost are still higher than otherwise be the case, and therefore take away from comparative advantage.

These restrictions have raised the cost of doing business in the PTs, however they also have an indirect cost, but difficult to determine, and that is forgone investment. Entry into industry by potential investors must have been reduced, because new potential investors would think twice when they see this extra cost, which will have an impact on their assessment of the opportunity cost of capital.

However, there are additional costs that Palestinians are burdened with which are claimed to be related to security, but in reality are not, these are at the port of entry and exit for importers and exporters. Since the start of the occupation, Palestinian importers and exporters, and their goods are treated different than Israeli counterparts. First, clearance at the port of entry or exit, if it be by sea, air or overland, takes a longer time for Palestinians than for Israeli firms. Palestinian goods must go through a 'security check,' on entry and on exit, whereas Israeli importers have a risk of between 15to 20% being checked. If they are, than their cargo is checked in one or two days, for Palestinians it is a minimum of one week. If the shipment is 10 tons or less, there is not storage fee during the first four days, on the fifth day a storage fee is imposed, and after 30 days an additional charge is imposed. In essence Palestinian importers are burdened with 11% higher costs, 52% longer delays than their Israeli counterparts, while importers face 18% higher cost and 20% longer delays. This does not take into account the opportunity cost of capital sitting in storage waiting to be cleared. If a Palestinian wants to avoid the stress of this process, the option of going to an Israeli middleman to clear the goods or what is known as freight forwarding, he can, and this will cost between 10-25% of the value of imported materials.[35] This way Palestinians probably end up paying more or less that same extra cost, and if it is a bit less, than many consider this margin is worth avoiding the physical effort let

34. Ibid, p. 30.
35. Ibid, pp. 32-33.

List B has not been activated."[32] The fall of Jordan from the second trading partner by the EU in second place, and the U.S.A. in third is indicative of two things. The quantities goods on list A-1 and A-2 were limited, by the Paris Protocol, and could only be increased by approval from the Joint Economic Committee and the sub-committee of experts. This apparently has not transpired. Second trade with the EU and the USA has been a function of tied aid, as well as the fact that Israel in the early and late 1980s entered into free trade agreements with both blocks. Despite this Israel has utilized non-tariff means of restricting trade with the rest of the world. This was done by imposing strict standards on the specifications required by Israel, and which according to UNCTAD, "…sanitary and phyto sanitary requirements became a serious hindrance to trade flows, themselves acting as non-trade barriers to Palestinian exports33.

3.1 Obstacles and Cost of Trade

There are many obstacles and restrictions, mostly determined by Israel, on internal and international trade. This section will highlight those that directly impact or import and export activity of the PTs. The major constraints on trade, between the PTs and Israel, as well as the rest of the world are the complex set of restrictions, imposed supposedly for security reasons, the consequences of this has significantly increased the cost of Palestinian goods and eliminated their comparative advantage. Even in the absence of the constraints attributed to security related restrictions, i.e. the checkpoints, both fixed and surprise mobile, and closures, there would still be extra costs imposed on Palestinian importers and exporters.

The costs related to security imposed restrictions include:

Enforcement of a back-to-back (that is the back of a truck on the Israeli side of a crossing is parked to the back of the other truck on the Palestinian side and the goods transferred from one to the other). The extra costs is made up of the labor transferring the goods, the extra time it takes to transfer the goods from one to the next truck, the higher cost of Israeli transport companies, and the higher damage rate as a result of unloading and loading the goods an extra time. The back-to-back system was imposed since the early 2000's after the second Intifada, but it seem that in all likelihood, that it has become a permanent feature of moving goods between the two entities. The World Bank study estimated this increased cost by at least $86 per truck transfer.

32. World Bank, 2006, footnote 82, p.47.
33. Ibid, p. 12.

list of tools and light machineries (List B as set out in the Protocol), provided that the goods meet Israeli specifications. Each side would administer its own domestic tax policies, but the (value added tax or sales tax) VAT rate in the occupied Palestinian territory could not be 2 percentage points lower than the 17 per cent applied in Israel at the time (Paris Protocol, article III-15). The new Israeli shekel would remain in circulation in the PTs as well as recognizing the US dollar and Jordanian Dinar as legal tender. Most goods listed are set as quantitative quotas.

Under the Paris Protocol, the PA was made dependent on Israeli rebates of customs and import taxes. Israel interpreted "imports from the rest of the world" into Palestine in a peculiarly restrictive manner: Imports were only those goods directly imported by Palestinian companies via Israel and clearly labeled as destined for clearance by the PA. This does not include those imports from a third country via Israeli intermediaries for onward shipment to the occupied Palestinian territory. These imports, which could be called "indirect imports" from Israel, are treated as if they were produced in Israel. The latter accounted for between 30–40 per cent of Palestinian imports.[31] According to Kanafani, N., 1996), although recent estimates put the actual amount at up to 80 per cent of Palestinian imports (Khalidi, 2010). The fiscal leakage, as well as the adversities of depending on one source and route of imports, imply that significant proportion of Palestinian imports in fact do not originate in Israel. Direct import and thus the potential benefits of this trade have been elusive and the dependence on Israeli middlemen, and on the Israeli economy has been reinforced throughout the years.

The trade pattern and characteristics of the PTs did not change after 1995, they continued along the same path. As Table III shows Israel continues to be the major trading partner, with the role of Jordan declining, despite the provision of importing from Jordan goods on list A-1 and A-2. This flexibility turned out to be of little benefit, as a World Bank study found about trade in goods on Lists A-1 and A-2 and B in 2006, that, "Except for live meat and live animals, the use of quotas in 2004–05 was well below 50 percent and many items were not imported at all (data from Israeli Customs Administration). Since the Palestinian Authority did not set tax rates different from those accepted in Israel regarding goods listed in List B,

31. Kanafani, N., Trade Relations between Palestine and Israel – Customs Union or Free Trade
Area, (Palestine Economic Policy Research Institute. Ramallah, 1996), quoted in UNCTAD, the Palestinian economy: Macroeconomic and trade policy making under occupation, p.12.

3. Trade

We have seen that since 1995 positive economic change within the PTs, did not take place, rather economic structures remained relatively the same, conditions and the characteristics of production relations, productivity, and efficiency if not similar to what they were have actually deteriorated. One outcome of Israeli policy is that, the productive capacity of firms across major sectors rarely exceeded 60%.[30] In addition to there are extra costs of trade, as will be shown below, have made a more advanced form of division of labor and specialization, necessary for benefiting from comparative advantage beyond reach of Palestinian enterprises.

This is not to mention the eventual advantage of economies of scale that access to foreign markets would allow them. Looking at prevailing trade relations, conditions and structure of trade between the two entities, and that with third countries via Israel, the same conclusion can be made about other sectors of economic activity. As Table III above shows, by 2009 Israel continues to be the commanding trading partner, accounting for 74% of West Bank Palestinian imports (from and through), and for over 87 of their exports. This has been the state of affairs since the mid 1970s.

The Paris Protocol advocated **free trade** between Israel and the areas under the Palestinian Authority's control, with the exception of quantitative restrictions on six agricultural products to be phased out by 1998. Weather these have been phased out, or not, is not clear. It was reported by an egg farmer, interviewed for this study, and eggs being one of the products on the list, it was found that he was not allowed to export to Israel. He is fervently keen on gaining access to the Israeli market, because according to him, he could sell at a price on average 25% higher than that which he can fetch in the local Palestinian market of the Rammallah enclave. However, when a capital intensive, irrigated farm owner was asked if he can export vegetables which were on the list, such as cucumbers and tomatoes, he answered in the affirmative. This is indicative of Israel's selective implementation of the Paris Protocols, and its ability to impose its will as it pleases, with the aim of serving its interest only.

The Protocol also provided the PA the provision that it would be allowed limited flexibility in import policies on two lists of goods but fixed the quantities allowed to be imported of these goods, (A1 and A2 as identified in the Protocol), it also allowed the PA to import unlimited quantities of a long

30. World Bank, 2006, p. 18.

1995		**Total**	394,177	1,658,191	(1,264,014)			100%
	With	Israel	364,031	1,460,379	(1,096,348)	92%	88%	87%
	With	Jordan	24,200	8,745	15,455	6%	1%	-1%
	With	Other	5,946	189,067	(183,121)	2%	11%	14%
1996		**Total**	339,467	2,016,056	(1,676,589)			100%
	With	Israel	319,247	1,743,190	(1,423,943)	94%	86%	85%
	With	Jordan	15,303	6,990	8,313	5%	0%	0%
	With	Other	4,917	265,876	(260,959)	1%	13%	16%
1999		**Total**	372,148	3,007,227	(2,635,079)			100%
	With	Israel	360,462	1,853,648	(1,493,186)	97%	62%	57%
	With	Jordan	8,435	24,556	(16,121)	2%	1%	1%
	With	Other	3,251	1,129,023	(1,125,772)	1%	38%	43%
2000		**Total**	400,857	2,382,807	(1,981,950)			100%
	With	Israel	369,680	1,739,541	(1,369,861)	92%	73%	69%
	With	Jordan	8,185	24,556	(16,371)	2%	1%	1%
	With	Other	22,992	618,710	(595,718)	6%	26%	30%
2008		**Total**	558,446	3,466,168	(2,907,722)			100%
	With	Israel	499,423	2,794,829	(2,295,406)	89%	81%	79%
	With	Jordan	34,122	48,122	(14,000)	6%	1%	0%
	With	Other	24,901	623,217	(598,316)	4%	18%	21%
2009		**Total**	518,355	3,600,785	(3,082,430)			100%
	With	Israel	453,494	2,651,129	(2,197,635)	87%	74%	71%
	With	Jordan	28,855	48,122	(19,267)	6%	1%	1%
	With	Other	36,006	901,534	(865,528)	7%	25%	28%

Source: CBS, Statistical Abstract of Israel 1991, (Jerusalem, CBS), No. 42, Table 27.11, p.719.

PCBS, Foreign Trade Statistics Main Results, Various Issues.

Of behaviour. However, in the PTs it continued and by 2012 the private and public sectors combined, accounted for 70% of GDP, and 55% of employment.

As shown above, expropriation and dispossession, and integration and externalization of Palestinian land, resources and markets continues unabated, integration of this land and resources, as well as Palestinian factor and product markets has intensified, with a deepening of dependence of Palestinian factor and product markets on external relations with Israel as the only source for indigenous economic growth and therefore development.

level share to GDP. It has hovered at around 48%. Given the restrictions, and the de-development taking place in the other sectors, and given the marginal but somewhat significance of the level of employment in Israel and in the settlements by Palestinian workers, and given the grants from donor countries to support the PA's fiscal deficit, this sector continued to grow. Since 1995 the public sector has grown spectacularly. It has grown in its contribution to GDP from 12.5% in 1995 to over 27.2% in 2011, and then falling to 21% in 2012. This fall is most probably a consequence of donor countries insistence to put a stop to the practice of the PA being an employer of last resort. Unfortunately this pressure only materialized as a consequence of the fiscal crisis confronting the donor countries. When the PA came into existence in 1995, it over-employed individuals on the basis of political and power-relations. Most of this employment was meant to reward its cronies, its political supporters and party members, and to solve the unemployment problem. This was done at a time when most developing countries of the world had recognized the unsoundness of this policy and were in the process of reversing this kind

Table III: The Value and Percentage of Exports and Imports Between the West Bank, Israel and Jordan (thousands of US dollars)

						Percentage		
			Exports	**Imports**	**Balance**	**Exports**	**Imports**	**Balance**
1970		**Total**	30,500	64,900	(34,400)			100%
	With	Israel	16,300	54,700	(38,400)	53%	84%	112%
	With	Jordan	13,800	3,600	10,200	45%	6%	-30%
	With	Other	400	6,600	(6,200)	1%	10%	18%
1975		**Total**	109,000	230,100	(121,100)			100%
	With	Israel	69,900	204,000	(134,100)	64%	89%	111%
	With	Jordan	34,700	5,000	29,700	32%	2%	-25%
	With	Other	4,400	21,100	(16,700)	4%	9%	14%
1980		**Total**	189,000	403,700	(214,700)			100%
	With	Israel	111,300	350,500	(239,200)	59%	87%	111%
	With	Jordan	76,000	5,500	70,500	40%	1%	-33%
	With	Other	1,700	47,700	(46,000)	1%	12%	21%
1987		**Total**	228,200	639,100	(410,900)			100%
	With	Israel	160,500	580,700	(420,200)	70%	91%	102%
	With	Jordan	66,400	9,400	57,000	29%	1%	-14%
	With	Other	1,300	49,000	(47,700)	1%	8%	12%

to 1995, consistently rising from just under six percent in 1971 to over 16 percent in 1987. This is a reflection of the growing demand from population growth financed by rising household incomes, primarily derived from wage income in Israel and remittances. The major investment activity over those two decades was in construction. Since 1995 constructions' share in GDP has vacillated, mainly a reflection of the uncertainty and the on-again and off-again negotiations between the PLO and Israel. The share of employment and its growth in construction have been moderate, accounting for a high of 19% in 1995 averaging around 15% up to 2012 and falling to 12% for the first half of 2013 as shown in Table II above. Growth in employment rose from around 51,000 in 1998 to around 62,000 in 2013 (around 17%), but if we were to look at the previous year it reached over 78,000 or a steady increase of 35% from 1998. This sector is highly dependent not only on economic conditions, but as mentioned above on security and political condition.

A major shift within the economy that took place between 1970 and 1987 was a move towards services, primarily non-government services. The contribution of the service sectors has shown significant growth, and by 1987 accounted for over 57.7 percent of GDP. This growth has primarily been in the private service sector. The contribution of private services (`other services') to GDP has grown from around 34 percent in 1970 to 47 percent in 1987. The contribution of this sector was pronounced, and it is not common for an economy with industrial and agricultural sectors at that level of development. On the other hand, during the same period, services provided by the government have shown a consistent decline, falling from just over 15 percent in 1970 to around 10 percent in 1987. The rise in the share of public services between 1981 and 1985 was primarily due to the political decisions deriving from the Camp David peace accords. These decisions include imposing a `civil administration', and establishing and financing `Village Leagues'[28] as an alternative leadership to the PLO. The drive to create facts on the ground by building more settlements also contributed.[29]

After 1995 the private services sector continued to provide an above normal

28. The Village Leagues were sponsored, financed, and armed by the military authorities as an alternative leadership to the PLO. Between 1981-83 the Village Leagues received $20.8 million from the public budget (see Benvenisti, M. (et al), (1988), p.220).

29. By 1986 a total of 109 Jewish settlements had been built on the West Bank, 60 of which had been established between 1980 and 1985. The building of roads, electrical and telephone grids serving these settlements is partially financed by the military government, and this spending is included in the item `public services› of the West Bank GDP figures used in Table I.

reveals that over 73 percent of agricultural labour is unpaid family labour, and less than 27% are paid workers[26].

This data is a reflection of the deteriorating conditions within the agriculture sector, namely a labour intensive, low productivity, dry farming fellah mode of production, where production is mainly for use value (household consumption), as reflected in the fact that most of the olive production in a poor year is consumed by the fellah family. It also functions as a marginal source of income during times of unemployment. The area cultivated in 1995 is more or less the same area cultivated today, a little over 1.8 million dunums (1dunum=0.22 acre, or 10 dunums = 1 hector), yet it is reported to 'employ' double the amount of labour. In essence the agricultural sector has deteriorated in terms of productivity, and specialization, mainly due to the Israeli restrictions on market transaction, not only between the PTs, and Israel, but also between Palestinian islands of Area A, B, and C. This is reflected in the price differentials and wage differentials between the different islands. These conditions have intensified since the Oslo period, which indicates that the Israeli policies leading to the development of de-development have intensified.

Industry, although growing from a little over 7% in 1987 to 13.1% in 2012, continues to account for an insignificant share of GDP with the bulk of establishments continuing to consist of small scale, labour intensive workshops. Furthermore, the number of establishments that is the size of the sector is problematic. Many of these workshops, before 1995, during direct Israeli rule, did not register and license their shops with the relevant authorities, rightly from fear of being over taxed. Many workshop owners once they found the PA less oppressive did register. However, many have recently decided not to register, once the PA started demanding one year advanced payment on their taxes.[27] Industrial contribution to GDP has been and remains meagre, accounting for around 13% of GDP. Although the share of GDP from industry has recently declined, the absolute value of output of this sector has grown. By 1980 the real value of industrial output increased. Yet the total value of industrial output in 2012 (around $1.06 billion) accounted for less than 26% of imported manufactured goods and less than 11% of gross national income (GNI).

The growth in the contribution of construction was most significant prior

26. Palestinian Central Bureau of Statistics press release May 8, 2012.
27. Based on interviews with a number of workshop (stone cutters, aluminum-smith, and steel-smiths) owners in villages in the Ramallah district.

1998	14%	23%	17%	47%	100%
1999	12%	24%	17%	48%	100%
2000	14%	22%	15%	49%	100%
2001	13%	18%	15%	55%	100%
2002	15%	13%	14%	58%	100%
2003	16%	14%	14%	56%	100%
2004	18%	13%	14%	56%	100%
2005	16%	14%	15%	55%	100%
2006	19%	13%	15%	54%	100%
2007	17%	14%	15%	54%	100%
2008	15%	14%	15%	55%	100%
2009	14%	16%	15%	56%	100%
2010	13%	17%	14%	56%	100%
2011	13%	17%	14%	56%	100%
2012	13%	17%	15%	55%	100%
2013	12%	16%	12%	60%	100%

Source: Up to 1990: Israel, CBS, Statistical Abstract of Israel, Various Issues.

PCBS, Labour Force Survey Annual Report, (Ramallah – Palestine, Palestinian Central

Bureau of Statistics) Various Issues.

a: Includes employed in government and community services, and electricity and water

services of the local authorities, transport, trade.

1995 the absolute number of those employed in agriculture also fell significantly from a little over 42,000 to a little over 32,000 however, since 1995 the number considered employed in agriculture has risen significantly and steadily to total over 64,000 in 2013. Of these over 55% work 14 or less hours a week, 22% work between 15-34 hours per week and only 8.8% work 35 or more per week.[25] Of these only 2.4% are paid permanent employees, 35% are unpaid permanent family labour, and 24.3% are temporary paid employees, whereas 38.2% are temporary unpaid family labour. This data

25. PCBS, Labour Force Survey Annual Report: 2010, p.100

The share of agriculture in GDP has steadily declined from an average of 30 percent in the period 1970-1982 to less than 6% in 2012. Although the share of GDP from agriculture has declined, the total output has increased significantly, reflecting rising productivity within the sector. However, the value of agricultural output has not risen as fast as output and during some years the value of total output has declined. Prices of agricultural goods have been restrained by competition from subsidized Israeli produce. Agriculture has also experienced a total shift in the makeup of output. The share of use value crops, such as wheat, barley, and pulses has been declining the most; and the cash crop, mainly olive, has been raising the most but in recent years its prices have steadily declined. The output of vegetable cash crops has increased significantly, but this has been concentrated in irrigated farming areas, which account for 86.4%[24] of the total cultivated area with vegetable crops. In the dry farming hill region vegetable output levels have declined, and what continues to be cultivated is for use value.

The proportion of labour involved in agriculture has decreased significantly over the years from 35% in 1975 to around 12% in 2013 (see Table II below). Between 1970 and

Table II: Distribution of Employment by Economic Activity Within Palestinian Territory of the West Bank

Activity Year	Agriculture	Mining and Manufacturing	Construction	Services[a]	Total
1970	43%	15%	8%	35%	100%
1975	35%	16%	8%	41%	100%
1980	33%	15%	11%	41%	100%
1985	27%	16%	12%	44%	100%
1990	30%	16%	11%	44%	100%
1995	13%	20%	19%	48%	100%
1996	16%	18%	18%	48%	100%
1997	15%	19%	17%	49%	100%

card holders) from having their vehicles serviced by West Bank mechanics. Israeli authorities have an ongoing campaign patrolling and giving fines to violators, mainly in the areas on the outskirts of East Jerusalem.

24. Palestinian Central Bureau of Statistics press release May 8, 2012. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/MOA-PCBS2011Agri_E.pdf

From 1995 onwards:

PCBS, National Accounts at Current and Constant Prices, (Ramallah, Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, March, 2011) Various Issues.

a: Includes community services, and electricity and water services of the local authorities before 1995. PCBS includes water supply, sewerage, waste management and electricity under Manufacturing.

b: Includes transport, trade, ownership of dwellings, and errors and omissions before 1995, after 1995 it includes PA security services spending.

Movement of goods and people both within the PTs and through Israel to the rest of the world is driven and enforced with varying degree according to Israel's interest on the one hand, and to a much lesser degree on the vacillating pressure on Israel to ease the inhuman restriction from the international community on the other hand. However, this along with construction of the separation wall have fragmented the PTs economic space, and further reduced the PTs productive potential.

2.1 Economic Realities Pre-and Post- Oslo

The trend of Palestinian economic activity since the occupation in 1967 which continued after Oslo, and the establishment of the PA in1994-95, has been distorted. The share of tradable sectors has steadily declined, as Table I above shows. These sectors, agriculture and manufacturing, accounted for less than 19 percent to gross domestic product (GDP) in 2012 a trend that has continued since 1995. The trend between 1975 and 1987 has been a move from agriculture to services, a decline in the share of industry, and a rise in the share of construction. These changes were directly and indirectly related to the developments of the market for Palestinian labour in Israel and the emergence of the West Bank as a protected market for Israeli commodities. Since 1995 the labour market in Israel and settlements, although showing a revival, is not the major factor inducing change. Since 1987, the move from agriculture continues, industry has declined since 2004, falling to 13.1% in 2012 from a high of over 19% in 2004. The major development since 1995 is the continued growth in the service sectors, primarily the public sector, but also the private sector. The continuation of the trend is primarily due to Israeli control and restriction of Palestinian markets, including labour, trade, services, and financial and even non-tradable services.[23]

23. Israeli authorities forbid Israeli citizens and residents (mostly Palestinian Jerusalem I.D.

time and distance Palestinians now have to travel between cities within the PTs, and has significantly increased transport and therefore transaction costs of trade, both within the PTs, and with other countries. This physical fragmentation and sophisticated system of restrictions on the

Table I: Percentage Distribution of Gross Domestic Product (GDP) by Sector In the Palestinian Territory of the West Bank

Activity Year	Agriculture	Mining and Manufacturing	Construction	Public Administration and Defense[a]	Services[b]	Total
1975	30	8.2	15.5	13	33.3	100
1979	29.6	6.0	16.0	11.2	37.2	100
1980	37.1	6.7	11.2	9.8	35.2	100
1985	20.1	7.7	16.2	13.9	42.1	100
1987	18.7	7.3	16.3	9.8	47.9	100
1995	13.6	18.6	8.8	12.5	46.5	100
2004	6.5	19.2	5.3	26.2	42.8	100
2005	5.3	19.3	5.9	27.0	42.5	100
2006	5.2	17.9	7.7	27.8	41.4	100
2007	4.9	19.3	5.4	25.1	45.3	100
2008	5.0	15.7	4.2	26.0	49.1	100
2009	4.9	15.4	4.3	27.6	47.8	100
2011	5.2	14.5	8.8	27.2	44.3	100
2012	5.8	13.1	11.1	21.9	48.1	100

Source: Van Arkadie, B.V.,Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967, (New York, Carnegie Endowment For International Peace, 1977), p.27;

Mazur, M.P., Economic Growth and Development in Jordan, (London, Croom Helm, 1977), p.20;

CBS, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, Central Bureau of Statistics), Various Issues.

Bank report concluded that if Palestinians are to regain unrestricted access to their land, water and resources in Area C, the impact on economic activity and growth would be significant. The Bank estimated that it would directly increase GDP of the PTs by 2.2 billion dollars per annum, and indirectly add a further 1.2 billion dollars to its GDP.[21]

The physical fragmentation is further intensified by a network of by-pass roads (the land expropriated from Palestinian owners by means of 'requisition for military needs') built to serve settlers whereby they can avoid passing through Palestinian communities. Israel restricts Palestinian travel on these roads, and on some of the roads Palestinian travel is completely prohibited[22]. In addition to this an oppressive system of fixed checkpoints, surprise flying checkpoints, physical obstructions, and gates along the Wall limit Palestinian movement. In February 2013, there were 98 fixed checkpoints in the West Bank. Of these 58 are internal checkpoints, which are situated well within the West Bank. Forty of the fixed checkpoints are the last inspection point before entering Israel, although most are located a few kilometres east of the Green Line, or just outside the entrance to Jerusalem. All these checkpoints are staffed regularly, and are closed when not staffed. At some of the checkpoints, Israel prohibits crossing for private Palestinian vehicles, apart from those with special permits. The wall, which was built mostly inside the West Bank, further impairs Palestinian movement. As of February 2012, there were 35 checkpoints (included in the checkpoint data above) along the Wall. In addition there are around 60 agricultural gates intended to enablePalestinian farmers who live on one side and have farmland on the other side of the Wall to get to their land. Crossing at these checkpoints and gates is conditioned on a special permit and by prior coordination with the military 'Civil Administration'. In recent years, Israel has reduced the number of permanent permits enabling access to land and communities situated on the western side of the Wall and have limited the permits it issued to short, fixed periods.

The restrictions enable Israel to control Palestinian movement throughout the West Bank as suits its interests. This has significantly increased travel

21. World Bank, (IBRD), West Bank and Gaza Area C and the Future of the Palestinian Economy, (Washington D.C., World Bank Publication, October 2, 2013), pp. viii-x. http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/10/03/000456286_20131003173450/Rendered/PDF/AUS29220GZ0Are030Box379840B00OUO090.pdf

22. B'Tselem, Forbidden Roads: Israel's Discriminatory Road Regime in the West Bank, (Jerusalem, Information Sheet August 2004), p.4.

the Occupied Territories) "The fundamental truth is that [land] was seized from Palestinian residents by illegal and unfair proceedings. The fundamental truth is that the settlements [built on expropriated land] have been a continuing sources of violations of the human rights of the Palestinians, among them the right to freedom of movement, property, improvement in their standard of living, and self-determination. In essence ... the settlement enterprise in the Occupied Territories has created a system of legally sanctioned separation based on discrimination that has, perhaps, no parallel anywhere in the world since the apartheid regime in South Africa."[17]

The integration and externalization is further physically intensified by the presence of 125 illegal Zionist settlements, recognized by the Israeli government as "communities" governed by Israeli civil laws, thus integrating these areas into the Israeli political, economic and cultural domain, and while at the same time excluding the indigenous Palestinian inhabitants who continue to live under military rule and law. There are also around 100 outposts in Area C, these are settlements, not recognized by the Israeli government but many were established with Israeli government assistants and have been allowed to exist. Furthermore there are 12 settlements built on confiscated land surrounding the Palestinian part of Jerusalem occupied in 1967, in a way that isolated it and its Palestinian inhabitants from the PTs. This is another island of over 280 thousand Palestinians living under a unique and oppressive de-development regime.

At the end of 1993 (at the time of the signing of the Declaration of Principles) the population of the settlements in the West Bank (including settlements in East Jerusalem) totaled some 247,000[18]. Today over half a million settlers inhabit the settlements and outpost, of which over 190 thousand inhabit the Jerusalem settlements.[19] Over all, the reported territory that settlements control, and are off-limits to Palestinians, except as cheap unskilled labor, amounts to approximately 42 percent of the West Bank land, or 66 percent of Area C.[20] In the remaining 34 percent of Area C, Palestinians are not allowed to develop infrastructure, agriculture, urban growth, etc. A recent World

17. Ibid, p. 7.
18. Ibid, p. 8.
19. B›Tselem - The Israeli Information Centre for Human Rights in the Occupied Territories, Statistics on Settlements and Settler Population, (Jerusalem, Published: 1 Jan 2011, Updated: 8 Aug 2013).
20. World Bank (IRBD), Fiscal Crisis, Economic Prospects, The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, (Washington D.C., World Bank Publications, September 23, 2012).P.13.

The Paris Economic Protocols rendered the commercial relationship with Israel within the framework of what is inappropriately often referred to as a "quasi customs union" and not an integrated and externalized market as the de-development model would identify it as. In a normal customs union Palestinians, and not Israel, would have control over border crossings and therefore customs clearance and collection of border charges. Furthermore, Palestinians would have access to third country markets, and not be limited to markets dictated by Israeli trade agreements and interest.

First and foremost the PTs are more fragmented geographically, by both administrative designations, and by physical barriers either in the form of military manned barriers, unmanned gates, concrete blocks, and a wall. The Oslo Accords agreed upon by the PLO and Israel divided the PTs into three parts. In area A the newly designated Palestinian Authority (PA) was allowed security and civil authority, in Area B the PA has civil authority, and Israel has security authority, and in Area C Israel continues to have complete authority. The Gaza Strip has been under siege since 2007 by the Israeli military and movement into and out of this area of goods, services and people has been restricted since 2000, and since 2007 has been almost sealed off.

This geographical fragmentation of the PTs, placed over four million Palestinians in 'islands' or blocks of internal self-rule, Area A consists of 11 separate islands and comprises almost 18 % of the West Bank, Area B, consisting of 120 islands, and make up almost 22% of the West Bank land area. These islands are separated from each other by Area C with over 60% of the West Bank area. Even before it was designated Area C, this part of the PTs was under continuous attack of expropriation and dispossession, as well as integration and externalization, aaccording to Benvenisti, "This was achieved through elaborate mechanisms and quasi-legal procedures...the system was so well developed [over the years] that land alienation became routine...."[15] The mechanisms of expropriation and dispossession , and the integration of settlements and externalization of Palestinians continue to be implemented and consist of: the declaration and registration of land as "state land", requisition for military needs, declaration of land as abandoned property, and the expropriation of land for public needs.[16]

According to B'tselem (The Israeli Information Centre for Human Rights in

15. . Benvenisti, M., «1986 REPORT: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank», (Jerusalem, West Bank Data Project, 1986), p.25.
16. For a detailed discussion of these mechanisms see, B'Tselem, LAND GRAB Israel's Settlement Policy in the West Bank, (Jerusalem, , May 2002), pp. 47-62.

with a promise that this would be increased by 28.6 mcm/year[13] by the end of the interim period. Furthermore, Article 40 stipulates that all decisions, even the agenda of the committee meetings, its procedures and other matters are to be made by the Joint Water Committee (made up of equal number of Palestinian and Israeli members), these must be arrived at by ***consensus*** thus giving Israeli veto power over any issue to be or not to be discussed, and any water related project or development to be allowed.

In addition to the Joint Water Committee (Article 40) a host of other Joint Committees was established to deal with critical sectors within the PTs and regulate what could be done and not done by the Palestinians. These include a Joint Coordination and Cooperation Committee for Mutual Security Purposes (JSC, Article III Annex I), the Joint Civil Affairs Coordination and Cooperation Committee[14] (CAC Article 1), the Joint Committee to oversee a Fund of insurance deductions of Palestinian workers in Israel, (Article 19), a Joint Telecommunications Committee (JTC, Article 36), the Joint Economic Committee (Article II of the Paris Protocol), in addition there is a long list of sub-committees dealing with sub issues relating to each field. It is through these committees that any change in the status quo can be attained, and given the experience of the past 20 years, very little has changed in the policies producing de-development. For example, to date, the Israelis have not allowed Palestinians to install communication infrastructure in Area C, and in Jerusalem, thus forcing the two Palestinian wireless operators to purchase the services Israeli companies operating freely in Area C of the PTs, thus increasing Palestinian costs, and transferring scarce capital that could otherwise have been invested to develop Palestinian infrastructure. This has also excluded the more than 280,000 Palestinians in Jerusalem from the Palestinian market. In addition to this, Israel continues to forbid Palestinians from incorporating third generation (3G) technology, who can only continue to use the limited and outdated second generation (2G) technology. Consequently, many Palestinians in the West Bank have turned to Israeli providers for this service.

13. Before 1967 Palestinians had access and used most of the 100 to 120 mcm/year available. It seems that Israel reduced this amount by various de-development policies, to 70 to 80 mcm/year and agreed to allow reclamation of the 28.6 mcm/year and not mainly from the same less costly sources but from the eastern aquifer, which is mostly brackish water and more costly to refine.

14. This committee also had responsibility to "Matters arising with regard to infrastructures, such as roads, water and sewage systems, power lines and telecommunications infrastructure, which require coordination according to this Agreement." See the Oslo Accords.

first half of 2013 fell for the first time since 2002.[11] Historically, this has been the norm of economic activity in the PTs since 1967, a roller coaster of ups and downs, with no development of a vibrant economic structure that can pave the way to sustained economic growth. On the contrary, economic activity has been characterized by extreme dependency on Israel, sectoral, and market fragmentation, and internal erosion. This state of affairs has been and continues to be determined by Israeli policy. This policy has been shaped primarily by ideological imperatives of land expropriation and dispossession, which informed the political and security policies, and secondarily by the interests and needs of the Israeli economy let alone the interests of the Palestinian people.

The Oslo Accords and the Protocol on Economic Relations, known as the Paris Protocol, were expected to change this state of affairs between the two sides. Furthermore the latter specifically claimed "This protocol lays the groundwork for strengthening the economic base of the Palestinian side, and for exercising its right of economic decision making in accordance with its own development plan and priorities."[12] These agreements were designed to cover a period of five years, after which final status relations and conditions of the two sides would be determined. Yet 20 years later they continue to determine the terms under which Palestinians live under. Upon reading and then studying the agreements, one can reasonably conclude the Accords and the Paris Protocol not only formalized the pre-existing settler colonial power relations with the Palestinians, but allowed Israel to intensify and extend its policies of de-development to levels undreamed of before the Oslo accords.

The observation that the Accords formalized the occupation relationship is most evident by stipulation that all military orders up to the signing of the agreement remain in force until final status relations are agreed upon. Furthermore, access to water, which is a vital economic resource, and any additional access to water and development of water infrastructure, even in Areas A and B, continues to be controlled by Israel, as revealed by Article 40 of the Accords. This article limited access to water to the agreed upon "future needs" of the Palestinians in the West Bank at between 70 – 80 mcm/year,

11. World Bank, (IBRD), Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, (Washington D.C.,World Bank Publication, September 25, 2013), www.worldbank.org/ps, http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCreportSep-2013final.pdf, p.4.

12. See the Preamble to the Protocol on Economic Relations between the Government of Israel and the P.L.O. representing the Palestinian people, p.3.

and which continue to be applied today, these are:

Low levels of government investment and social and economic infrastructure where none has been allowed in Area C;

The absence of financial and institutional support structure for Palestinians such as union organizing, the creation of industrial zones, the establishment of factories, cooperatives, and other business enterprises;

The expropriation of land and water, coupled with prohibitions on land and water-use planning;

Restrictions on the development of public and private utilities and infrastructure;

Restrictions on foreign trade and the lack of protection from Israeli imports;

The inability of Palestinians to determine trade regimes such as tariffs, levies, and import/export licensing (theoretically the PA can grant these licenses, but would not worth more than the ink and paper when presented to the Israeli trade gatekeepers).

Other development theories will not shed light on the Palestinian case, because according to Roy, development is a relative process that must be understood in its own context and not according to some prescribed theoretical model or externally imposed definition. The deformation of the Palestinian economy is not the result of international economic relations, the dominance of industrial capitalism, or exploitative market relations, than of the imposition of Israeli military power and physical force.

2. Economic Activity in the Palestinian Territories (PTs)

In 2006, a World Bank assessment of the PTs concluded that the "Overall economic growth performance over the last fifteen years has been dismal,..."[10], and recently another World Bank report found that economic activity in the

industrial and commercial licensing, agricultural production planning; the establishment of factories, cooperatives and other businesses; restrictions on research and training.

10. World Bank, (IBRD), West Bank and Gaza Country Economic Memorandum Growth in West Bank and Gaza: Opportunities and Constraints, Volume 1: Main Volume (In Two Volumes), Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, (Washington D.C., World Bank Publication, September 2006), http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2006/10/24/000011823_20061024125708/Rendered/PDF/36320.pdf, p.iii.

employer, and a stagnant industrial sector, which we will show have not improved even after the Oslo agreements.

The third policy of deinstitutionalization according to Roy is the logical consequence of dispossession and externalization. Since Oslo the Palestinians have had the freedom to partially rectify the damage done by Israeli policy in this realm. There has been significant success in the establishment and development of Palestinian governing institutions carried out by the Palestinian authority. Prior to the Oslo Accords, when under direct Israeli military rule Palestinian institutions were destroyed, and the inter- and extra-institutional relationships marginalized. To some extent these have been restored as well as a system linking the governmental and non-governmental sectors, which are necessary for collaboration and cooperation to implement development policy. These would include the spheres of financial, credit, and banking systems, local government and authority structures, educational and health institutions. Although the rehabilitation of the relationship between these institutions and government is proceeding, it has a long way to go so as to fulfil its role in the development process. Again here the restricting factor are Israeli policies still in force and still imposed despite the Oslo Peace Accords.

However, major structural reform, institutional development and infrastructural growth continue to be confined within narrow structural parameters. One example of this given by Roy is to be, "...found in Palestinian industry where, for more than two decades, product lines have remained labour-rather than capital-intensive."[7] And for more than an additional two decades after the Oslo Accords Palestinian industry is still labour- rather than capital-intensive. Again, despite the formulation of a National Development Plan by the PA, the lack of freedom and capacity of the latter to implement this policy, renders the change that is taking place today is as Roy described it in the pre-Oslo period as "...often limited to services, [and] has largely fallen to the initiatives of the informal sector and international agencies."[8]

Oslo did not give the PA the authority nor did it allow the PA unfettered access to the resources and therefore capacity to confront let alone alter the major policies that contribute to de-development, as can be shown by a partial list[9] of policies identified by Roy as contributing to de-development

7. Ibid, p. 131
8. Ibid, p. 131
9. The list provided by Roy is longer, and includes policies which are no longer in the realm of the military authorities, except of course in Area C, such as limitations on the process of

its indigenous Palestinian inhabitants, has historically had and continues to be possible because the Zionist movement and then its state, Israel, have enjoyed both the power (military) and more or less unquestionable support of the prevailing super-powers.

The mechanisms of economic de-development in the PTs have been shaped by a set of policies derived from Zionist ideological imperatives, and are categorized by Roy as:

i. expropriation and dispossession,

ii. integration and externalization, and

iii. deinstitutionalization.

According to Roy, "These policies...have contributed to de-development by dispossessing Palestinians of critical economic resources [primarily land and water] or factors of production needed to create and sustain productive capacity; by creating extreme dependency on employment in Israel as critical source of GNP growth; and by restricting the kind of indigenous economic and institutional development that could lead to structural reform and capital accumulation in the industrial sector, in particular."[6]

The policy of integration and externalization in addition to creating dependency on employment in Israel also reoriented labour to the Arab and other states, as well as redirecting labour out of agriculture and industry. It also directed trade mainly with Israel, and rendered trade with the rest of the world decidedly dependent on Israel, and making indigenous agriculture and industry, necessary for development, dependent on export trade.

These policies, according to Roy, not only transferred resources away from the PTs to Israel's economy but also delinked local economic activity, i.e. employment, trade, personal income, from market forces, and subordinated and made them dependent on the demands of the Israeli economy and since Oslo, I would add, on donor country transfers. Consequently these policies led to the 'attenuation and disablement of the Palestinian productive base as well as the productive capacity, the rise of the service sector as the largest

---

may hurt a bit.'… So, he decided to continue living with it. … There are situations where deceptive striving for perfection is liable to cause a disaster." To make sure his audience understood what he meant he continued to say, "The attempt to establish a Palestinian state in our homeland is over; it has reached a dead end." See AL-Monitor at http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/06/naftali-bennett-blunt-speech.html

6. Roy, S., p. 130.

Why would Israel do this you may ask? Roy answers that, "…Israel, which meets the four main criteria for a settler state…, is nonetheless different in one key respect: …Israel never sought to promote the interaction of Palestinian society with its own,…Rather, it sought primarily to dispossess the [Palestinian] Arabs of their economic and political resources with the ultimate aim of removing them from the land, making possible the realization of the ideological goal of building a strong, exclusively Jewish state."[4] This has been the basis of Zionist political, economic, social and cultural activity since the Mandate period, and continues to be the case under the Oslo process. The ideological goal of cleansing the Palestinians from their land continues to be the driving force today.

This overriding policy is evident by statements and positions taken by the present (33ed) Israeli government of Benyamin Netanyahu, who consistently insist on Palestinian recognition of Israel as a Jewish State. This is further supported by the position and statements of Naftali Bennett, a major and essential partner of the present government, and the leader of HaBayit HaYehudi (The Jewish Home) political party. He is also the Minister of Industry, Trade, and Labour, Minister of Religious Services, Minister of Jerusalem and Diaspora Affairs, and a Member of the Foreign Affairs and Defence Committee. Bennett is known for his extreme right wing religious Zionist views, which are reflected in a recent authorship of the "The Tranquilizing Plan". This plan proposes a one state solution to the Palestinian-Israeli problem. According to Bennett Israel should unilaterally annex Area C, as it did to Palestinian Jerusalem; authority over the Gaza Strip should be transferred to Egypt; and Area A and Area B would remain with the Palestinian Authority (PA) as self-ruling Palestinian islands, however under the security umbrella of the IDF and Shin Bet to «ensure quiet, suppress Palestinian terrorism and prevent Hamas from taking over the territory". Bennett is reluctantly willing to compromise and allow Palestinian islands within the Jewish state because as he lamentably concedes that Israel must learn how to live with the Palestinians, like you do, according to him, with shrapnel in the butt[5]. This ideological quest of cleansing as much land of

4. Ibid, p. 4-5.

5. In a speech to the settler Judea and Samaria Council on July 17, 2013 Bennet said, "I'll tell you a quick story. I have a friend called Yoav. He served in the IDF [Israel Defence Forces] Golani Brigade and in a clash; shrapnel got stuck in his butt. I came to visit him in the hospital, and he told me, 'Look, I have this shrapnel. … According to the doctors, I have two options: either to have an operation to remove the shrapnel, running the risk of becoming handicapped, crippled for life, or to leave it there, although from time to time, at the change of seasons, it

PTs and other countries, but more important it also allows us to explain the phenomenon arising out of the absence of free trade within the PTs, and confirms the observation by various sources that the PTs are composed of islands of socio economic activity. It also explains economic data collected by the Palestinian Central Bureau of Statistics, and the World Bank, which shows significant differentials in both prices of the same good, and wages for the same type of labor in different regions of the PTs.

Theoretical models provide the general reference and explanatory support to understand observed phenomenon, yet the free trade model discussed above falls short of explaining the total picture. For example, why is Israel unwilling to allow economic activities, such as free trade, that would not only benefit the PTs but its own economy as well? Free trade theory cannot provide an answer; it can only illustrate the forgone gains from the absence of free trade. Therefore, an attempt will be made to utilize an additional paradigm to shed further light on the questions posed by this paper. Traditional development theories, whether Modernization Theory, or Dependency theory, are unable to incorporate and deal with certain developments, such as destruction of the peripheral economy.

An appropriate model that will help us understand the relationship between the PTs and Israel, and the consequences of this relationship is elaborated by Sara Roy[2] in her study of the Gaza Strip, and which she called "The Political Economy of De-Development". Although her study focused on the Palestinian Territory of the Gaza Strip, her paradigm as she insists, applies to the West Bank as well. This model is specific to the Palestinian Israeli case and provides a realistic explanation of historical and contemporary developments between the Zionist and the Palestinians. The essence of the argument is that the relationship between Israel and the PTs is unique, and falls outside any development paradigms. The relationship is specific to Israeli rule, and is characterized by a process of de-development.

According to Roy de-development "…is the deliberate, systematic deconstruction of an indigenous economy by a dominant power…it is an economic policy designed to ensure that there will be no economic base, even one that is malformed, to support an independent indigenous existence"[3]

2. Roy, S., The Gaza Strip The Political Economy of De-development, (Washington D.C., Institute of Palestine Studies, 1995)
3. Ibid, p. 4.

1. Traditional Economic Trade Theory and the Paradigm of De-development

Classical and neo-classical economic trade theory was developed by classical economist, and later further developed by neo-classical economist to show that nations by adapting a free trade regime can increase their wealth. The basic model concluded that a country, once it enters into a free trade regime should specialize in the production and trade of a good that it has an absolute advantage in. David Ricardo went one step further and showed that even if a country does not have absolute advantage in producing a good meaning it cannot produce goods or services with less factor inputs than another country and therefore less cost, it can still benefit from trade. It should trade and it can benefit if it has a comparative advantage in the production of a good or service. Comparative advantage is the ability of a country to produce a good or service at a lower opportunity cost than other producers in other countries. In this case a country which has no absolute advantage in producing any of its goods, should specialize in the production of a good in which it has the least absolute advantage, and it will gain from trade of this good, this is what is known as the law of comparative advantage.

If it takes fewer inputs to produce one ton of eggs in Israel than it does in the PTs, and it takes less inputs to produce a computer in Israel than it does in the PTs, Israel has an absolute advantage in the production of both goods. But if the opportunity cost of producing on ton of eggs in Israel is forgoing the production of 10 computers in Israel, and the opportunity cost of producing one ton of eggs in the PTs is 5 computers in the PTs, then Israel should specialize in producing computers and Palestine should specialize in the production of eggs, and enter into trade. If there is no free trade, prices in each country for a particular good would vary according to the internal opportunity cost of production. However, with free trade, prices will by means of the market mechanism, gravitate towards one world price, and total output of both goods in both areas would increase, thus both areas benefiting from free trade[1].

The free trade model is important to this paper in that it allows us to explain phenomenon arising out of the absence of free trade between the

1. For a more detailed discussion and formal proof of the classical and neo-classical free trade theory see any International Economics textbook. In this case see Husted, S. and Melvin, M., International Economics, 4th Edition, (Massachusetts, Addison-Wesley Educational Publishers Inc., 1997), pp. 59-90

The Question of an Export-Oriented Development Strategy in Palestine

The general view among many economists is that small countries with minimal natural resources have limited policy options for achieving development. The most significant of these policy options are investing in their human resource and adapting an export-oriented economic strategy. The Palestinian Territories (PTs), although not a country, are small in size, as well as in population, and are natural resources poor. The major resource in the PTs is the human being, and given that the domestic market is not large enough to sustain long run economic growth. The majority of commentators, academic and non-academic have identified export-oriented developmental strategy and export-oriented projects as the primary approach to Palestinian development and future independence. Given the above, it is only logical and reasonable that Palestinians adapt a human resource development strategy coupled with an export oriented economic strategy. This paper will focus on assessing an export-oriented development strategy. This strategy enjoys, *more or less*, a consensus among economist, but more important also among many Palestinians whether they are on the ideological right, left or even religious political spectrum. In this paper we will attempt to answer the following question: Is an export oriented economic development strategy feasible within the Palestinian context in the Occupied Territories?

The first section of this paper will review the economic trade theory, and Sara Roy's paradigm of de-development, with the aim of providing answers to this question. The second part will look at the prevailing economic conditions in the PTs. The third section will attempt to analyze the export-oriented development strategy within the prevailing trade conditions faced by the PTs, and the last section will conclude with an evaluation of the viability of implementing an export-oriented development strategy.

Bisan Center for Research and Development was established in 1989, as a non-profit, non-governmental, democratic progressive organization aiming to enhance steadfastness of the Palestinian people and contribute to build a strong Palestinian civil society. Bisan's approach in enhancing steadfastness is through building a strong Palestinian civil society through promoting a participatory model of development based on the principles of social justice, democracy, equality, human rights and respect of individual and collective freedom.

Bisan Center for Research and Development

Ramallah – Palestine

Al-Nahdah Building, Al-Masyoun, P.O. Box: 725

Tel: 02-2987839 Fax: 02-2987835

Email: bisanrd@palnet.com

Website: www.bisan.org

2013

Development Papers Series (14)

The Question of an Export-Oriented Development Strategy in Palestine

Prepared by:

Dr. Yousif Nasser

December 2013

Translated by: Diab Zayed

All Rights Reserved for Bisan Center for Research & Development ©

2013

Funded by:

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

Development Papers Series (14)

The Question of an Export_Oriented Development Strategy in Palestine

Prapared by:
Dr. Yousif Nasser

December 2013